سياسة لبنان الخارجيَّة

- مؤسّسة فؤاد شهاب
- مركز فيليب سالم للدّراسات اللبنانيّة
- معهد العلوم السّياسيّة في جامعة القّديس يوسف

٩ نيسان ٢٠٢٥

سياسة
لبنان الخارجيَّة

سياسة
لبنان الخارجيَّة

إعـــداد : Middle east media office - T: 03.803413
بريد الكتروني : assadkhouri@hotmail.com
الطبـــعة : الأولى ٢٠٢٥
الحـجـم : ٢١×٢١ سم
طبـاعـة : مطابع معوشي وزكريا

© جميع الحقوق محفوظة

سياسة لبنان الخارجيَّة

- مؤسّسة فؤاد شهاب
- مركز فيليب سالم للدّراسات اللبنانيّة
- معهد العلوم السّياسيّة في جامعة القّديس يوسف

٩ نيسان ٢٠٢٥

تقديم

ندوة أقيمت في جامعة القديس يوسف في بيروت بدعوة من «مؤسسة فؤاد شهاب» و«مركز فيليب سالم للدراسات السياسية اللبنانية»، ومعهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف.

أدارت الجلسة المحامية كارلا شهاب، عضو الهيئة الإدارية في مؤسسة فؤاد شهاب حيث تحدث كل من البروفسور الأب سليم دكاش رئيس جامعة القديس يوسف، والدكتور فيليب سالم رئيس «مركز سالم للدراسات السياسية اللبنانية»، والوزير السابق المهندس عادل حمية رئيس مؤسسة فؤاد شهاب. كما حاضر كل من وزير الخارجية السابق ناصيف حتّي، والوزير السابق المحامي رشيد درباس والسفير جبران صوفان، والسفير جهاد مرتضى والكاتب نقولا ناصيف، والدكتورة مهى يحيى، مديرة مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط، التي رأت ان «التطبيع مع اسرائيل مطروح أميركيًا، لكن لبنان لا يستطيع تحمّل هذا الأمر الخطير» بسبب الانقسام العامودي فيه. ورأت ان أفضل تعبير هو «تسليم» وليس «نزع» سلاح «حزب الله» في لبنان.

حَرِصَ «مركز فيليب سالم للدراسات السياسية الإنسانية» على نشر الكلمات في هذا الكتيّب.

الناشر

البروفسور الأب سليم دكّاش
رئيس جامعة القدّيس يوسف

السياسة الخارجية اللبنانية يجب أن تُبنى على مصلحة لبنان

أصحاب المعالي والسعادة،

أصدقائي الأعزاء في مؤسسة الرئيس الكبير فؤاد شهاب،

البروفسور فيليب سالم، مؤسس مركز فيليب سالم للدراسات السياسية اللبنانية،

الأستاذ سامي نادر، مدير معهد الدراسات السياسية في جامعة القديس يوسف،

أيها السيدات والسادة، الحضور الكريم،

يسرّني ويشرّفني أن أقف اليوم أمامكم في هذا اللقاء المميّز الذي يجمع بين مؤسستين وطنيّتين رائدتين: مؤسسة فؤاد شهاب، التي ترمز إلى دولة القانون والمؤسسات، ومركز فيليب سالم للدراسات السياسية اللبنانية، الذي يسعى إلى بناء فكر سياسي وطني مستقل، نابع من صميم المصلحة اللبنانية العليا.

أيها الحضور الكريم،

في زمن تتشابك فيه التحالفات وتتشظى فيه الأزمات، لا بدّ لنا كلبنانيين أن نعيد طرح السؤال الجوهري: ما هي الأسس التي يجب أن ترتكز عليها السياسة الخارجية اللبنانية؟ الجواب، برأينا، واضحٌ وبسيط، لكنه يتطلب إرادة صلبة.

السياسة الخارجية اللبنانية يجب أن تُبنى أولاً وأخيراً على مصلحة لبنان ومعنى وجوده وعلى العقد الوطني الذي يجمع بنيه، كل لبنان لا على الأيديولوجيات المستوردة، ولا على حسابات القوى الإقليمية أو الدولية.

لقد عانى لبنان، على مدى عقود، من تحوّله إلى ساحة لتصفية الصراعات الخارجية. ودُفعت سياستنا الخارجية أحيانًا لتتماهى مع أجندات لا تمتّ إلى المصلحة الوطنية بصلة. لكن حان الوقت اليوم لنؤسس لمرحلة جديدة يكون فيها القرار اللبناني حرًّا، مستقلًّا، سياديًّا.

السياسة الخارجية الناجحة لا تعني الانعزال، بل الانفتاح الذكي والمُتوازن. لبنان، بما له من موقع جغرافي فريد، وتنوّع ثقافي غني، يمكنه أن يكون جسر تواصل لا ساحة صراع. وهذا يتطلب بناء علاقات خارجية تقوم على الاحترام المتبادل، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض التدخّل في شؤوننا.

نحن لا نطالب بقطع الجسور مع أحد، بل ندعو إلى إعادة تعريف علاقتنا مع العالم على قاعدة: «لبنان أولاً»، وهذا لا يعني الانغلاق، بل السيادة الواعية.

السيادة لا تعني العزلة، والمصلحة الوطنية لا تتناقض مع الانفتاح، شرط أن يكون الانفتاح مدروسًا، لا مُسلَّمًا.

أيها الحضور الكريم،

من هنا، نؤكّد أن السياسة الخارجية اللبنانية يجب أن تكون:

متوازنة إيجابية، تنأى بنفسها عن المحاور، لكنها لا تنأى عن قضايا الحق والعدالة.

مبنية على الدبلوماسية الوقائية، التي تدرأ الأخطار قبل وقوعها.

منطلقة من وحدة القرار الداخلي، لأن السياسة الخارجية انعكاس مباشر للوحدة الوطنية.

وختامًا، فإن لبنان، الذي دفع أثمانًا باهظة نتيجة صراعات لا ناقة له فيها ولا جمل، يستحق اليوم أن تكون له سياسة خارجية حديثة، سيادية، واقعية، تحمي مصالح شعبه وتؤمن له الاستقرار والازدهار.

شكراً لحسن استماعكم، عاش لبنان

البروفسور فيليب سالم

لسنا مُستعدينَ أن نقدم لبنان فدية لفلسطين

أودّ أولاً أن اتقدمَ بالشكرِ الكبير إلى الصديقِ البروفسورْ الابْ سليم دكاش، رئيسُ الجامعةْ والى الدكتور سامي نادر مديرُ معهد العلوم السياسية لعقدِ هذه الندوة في حرمِ الجامعةِ وفي مركزِ الدراسات السياسية اللبنانية الذي يحمل اسمي. ويُسعدني جدًا أن تُعقدَ هذه الندوة بالتعاونِ مع مؤسسةِ فؤاد شهاب. كما أود أن اشكرَ جميع المحاضرين والمتكلمين فيها.

وأرجو أن تسمحوا لي بالتطرقِ إلى ثلاثةِ أهدافٍ دونَ تحقيقِها لا يمكنُنا بِناء سياسةٍ خارجية تصبُّ في مصلحةِ لبنان.

الهدف الأول تطبيقُ قرارِ وقفِ إطلاقِ النار والقرار ١٧٠١. ها قد عُدنا لِنَسمعَ كلامًا خطيرًا وطروحاتٍ أخطرَ من بعضِ أركانِ السلطةِ الجديدةِ في لبنان عن أن تسليم السلاحِ يَتطلبُ حوارًا وطنيًا، وأنه يجبُ أن يكونَ جُزئيًا او تَدريجيًا، وانَّ جنوبَ الليطاني غيرَ شمالِه. إن الوقتَ اليوم ليس للكلامِ وهو أيضا ليسَ للحوار. إن الوقتَ اليومَ هو لتطبيقِ القرارِ بحذافِيره. وأن مسؤوليةَ تطبيقه تقعُ على عاتقِ الدولةِ اللبنانية أولا. وقد لا يدرك البعضُ أن العالم قد أعطانا فرصةً تاريخيةْ ولكنها لن تدومَ الى الابدْ. فإن

أضعناها نخسرُ ثِقة العالم بنا واحترامِه لنا، وسَيَعْتبِرُ العالمُ عندذاك لبنانَ دولةً فاشلة بسبب شعبها غير القادرِ على حُكمِها.

الهدف الثاني تسليمُ السلاح. وهنا نفضلُ استعمالَ كلمة «تسليم» بدل «نزع». هذا وكذلك تجفيفُ مصادرِ المال والسلاح المتدفقين من إيران إلى حزبِ الله، كلُّها، اهداف ضرورية ولكنها غير كافية. فالهدفُ الكبيرْ الذي نريدهُ هو فكُّ ارتباطِ حزبِ الله بالدولةِ الإيرانيةِ الإسلاميةْ والعودةُ إلى الوطنِ الأم لبنان. واذا لم يتمَّ فكُّ الارتباطِ هذا، سيعودُ ولو بعدَ سِنين هذا الحزبُ إلى السلاح.

الهدف الثالث فكُّ الارتباطِ بين القضيةِ الفلسطينيةِ والقضيةِ اللبنانية. نحن كلبنانيين ندعم القضيةَ الفلسطينيةَ وبكل قوةٍ وقَناعة. أنها ليست قضيةُ الفلسطينيين وحدَهم، بل هي قضيةُ دولية. أنها قضيةُ الإنسان، قضيةُ جبروتِ القوةِ لسحقِ الحقّ. ولكننا سنجرؤ ونقول إننا لسنا مُستعدينَ أن نقدم لبنان فدية لفلسطين. إن تحرير فلسطين هو مسؤولية الفلسطينيين وليست مسؤوليةُ اللبنانيين. ويجب أن لا يُسمح لأي فريق كان لبنانيًا أو غير لبناني للقيام بأعمال عدائية ضدَّ إسرائيل من أراضٍ لبنانية. قد تكونُ فلسطينُ القضيةَ المركزيةَ للعالم العربي الا أنه بالنسبةً لنا نحنُ اللبنانيين فالقضيةُ المركزية هي القضيةُ اللبَنانية .

هذه أفكارٌ نطرحها للحوارِ معكم ونأملُ ان تَتَطرقوا اليها. ان الحوارَ يتطلب منا معانقة الآخر ومحبته، كما يتطلب منا الجرأة على قولِ الحق. الجرأة لأن يكون ولاؤنا للبنان ولاءً مطلقًا.

إعادة بناء مؤسسات الدولة
حاجة ماسة وملحة لعودة لبنان

المهندس عادل حميه
وزير سابق
رئيس مؤسسة فؤاد شهاب

بإسم مؤسسة فؤاد شهاب أرحب بكم أجمل ترحيب، في هذا الصرح الكبير لحضور هذه الندوة التي تقيمها مؤسسة فؤاد شهاب بالتعاون مع معهد الشؤون السياسية في جامعة القديس يوسف ومركز فيليب سالم للدراسات السياسية.

وانتهز هذه المناسبة لأقدم أحرّ التهاني لجامعة القديس يوسف بمناسبة احتفالها بالعيد المائة والخمسين لتأسيسها متمنياً لها الاستمرار بالنجاح.

لقد تنادت في العام ١٩٨٩ نخبة من وجوه الحقل العام ورجال الفكر المؤمنين بلبنان الواحد ومن الذين عملوا إلى جانب الرئيس فؤاد شهاب، لتأسيس المؤسسة التي تحمل اسمه وهدفها القيام بنشاطات فكرية وثقافية واجتماعية لإحياء المبادئ والقيم التي آمن بها الرئيس الراحل وعمل من أجلها.

سنوات ستون مرت على نهاية عهده، وهناك أجيال لا تعرف عنه الكثير. غير أنه وفي الأعوام الأخيرة تكرر ذكر اسم الرئيس فؤاد شهاب نتيجة رداءة الأوضاع في البلاد وانهيار مؤسساته، وللتذكير بالانجازات التي حققها على صعيد بناء المؤسسات واتباع سياسة الحكم الرشيدة. لقد صدر في

عهد الرئيس الراحل أكثر من ٤٦٥ مرسوماً منها ١٦٤ مرسومًا اشتراعياً، وأنشئت ٢٤ مؤسسة عامة، منها الإدارية كمجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي، ومنها المالية كمصرف لبنان، إلى جانب المؤسسات الاجتماعية والانمائية والثقافية، أما سياسته الخارجية فارتكزت على الانتماء إلى المحيط العربي واعتماد الحياد.

لذلك، قررت مؤسسة فؤاد شهاب إقامة عدد من الندوات عن التجربة الشهابية تتناول مواضيع عدة كالحوكمة ومكافحة الفساد والسياسة الخارجية، بمشاركة الجامعات بهدف تعريف الرسالة الشهابية إلى جيل الشباب خاصة في هذه الفترة التي تميّزت بالايجابية التي رافقت انتخاب الرئيس جوزاف عون وتلاوته خطاب القسم وما تبعها من تشكيل حكومة مميزة بكفاءاتها وبيانها الوزاري الواعد والذي شكّل لدينا الأمل بأن يكون هذه العهد شبيهًا بعهد الرئيس فؤاد شهاب من حيث استعادة الدولة لمؤسساتها وهيبتها وعودتها إلى السياسة الخارجية الطبيعية.

إن إعادة بناء مؤسسات الدولة التي انهارت نتيجة الممارسات السياسية الخاطئة، ونتيجة الفساد الذي استشرى على كافة الصعد، أصبحت حاجة ماسة وملحة لعودة لبنان الذي شهد أفضل أيامه خلال عهد الرئيس فؤاد شهاب، لممارسة دوره الطبيعي في محيطه واستعادة مكانته التي حققها خلال عهد الرئيس اللواء الراحل كجامعة ومستشفى ومركز اصطياف الأشقاء العرب.

ختامًا، أشكر حضوركم المميز وأتمنى أن تحقق هذه الندوة الغاية المرجوة منها وشكرًا.

التجربة الشهابيّة
دروس وعبر في السّياسة الخارجيّة

أدارت الجلسة: **المحامية كارلا شهاب**،
عضو الهيئة الإداريّة في مؤسسة فؤاد شهاب

المحامية كارلا شهاب

مسؤوليتنا اليوم، أن نكتب معًا فصولاً جديدة في سياسة لبنان الخارجية

السيدات والسَّادة، أيّها الحضور الكريم،

أرحِّبُ بكم جميعًا أجملَ ترحيب في مستهلّ الجلسة الأولى التي تنعقد تحت عنوان:

«التجربة الشهابية – عبر ودروس في السياسة الخارجية».

والتي تأتي في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى مراجعة محطات مضيئَة من تاريخنا السياسي، واستلهام الرؤية والعبرة من الرئيس الراحل فؤاد شهاب رجل دولة الإستثنائي.

نستحضر اليوم حقبة من التاريخ شكّلت إرثًا من العزيمة والتحدي، وتجربة سياسيّة كانت حافلة بالآمال والتطلّعات في وقت كانت فيه أزمتنا أكبر من حدودنا.

في زمن عصيب، حيث كانت العواصف الإقليمية تهدّد لبنان، أتى الرئيس فؤاد شهاب ليبني سياسة خارجية توازن بين الحفاظ على كرامتنا الوطنية، وبين التعامل بحكمة مع القوى الكبرى.

كان الراحل الكبير يعرف تمامًا أن لبنان لا يمكن أن يظلّ جزيرة معزولة، ولكنه كان يدرك تمامًا أن السيادة والوحدة الوطنية هما الأساس.

مثّلت التجربة الشهابية الخالدة مرحلة مفصلية من تاريخ لبنان المعاصر، حيث ارتكزت على أسس ومفاهيم بناء الدولة، وتعزيز المؤسسات، وتحقيق التوازن الوطني، ليس فقط على المستوى الداخلي، بل أيضًا في علاقات لبنان الخارجية التي إتسمت بالحكمة والإعتدال والتمسّك بالسيادة وما يُعرف بالحياد الإيجابي.

نلتقي اليوم في هذا الصرح العريق، لا لنستعرض فقط صفحات من تاريخ لبنان، بل لنتأمل ونشعر بعظمة هذه التجربة من منظور السياسة الخارجية تحديدًا، لنفهم كيف استطاع كبيرٌ من بلادي بقيادته الحكيمة والشجاعة أن يحفظ للبنان موقعه واحترامه بين الدول، وأن يحيّده عن لهيب الصراعات المتأججة وسط محيط متقلّب ونزاعات محتدمة.

أهلاً بكم مجدّدًا، وكامل الشكر لمشاركتم، ولنبدأ فورًا هذه الرحلة الفكرية معًا، عسى أن نخرج منها بإرادة جديدة لتغيير واقعنا الأليم، نحو مستقبل أفضل للبنان.

اللواء الأمير فؤاد شهاب لم يكن مجرّد رئيس، بل كان رمزًا للإرادة اللبنانية الصلّبة التي رفضت الإستسلام للظروف، وأرادت أن تضع لبنان على خارطة القرار الدَّولي بعيدًا عن الهيمنة، وهو الذي لطالما سعى إلى تحقيق توازن دقيق بين الوفاء للمصلحة الوطنية العليا من جهة، وبين التنسيق مع القوى الكبرى والأقليمية من جهة أخرى.

فالتجربة الشهابية حملت في ثناياها إرادة شعب كان يسعى للصمود والبقاء والإزدهار، وهي المنعطف الكبير الذي أحدث فرقًا حقيقيًا في السياسة اللبنانية، فكانت أكثر من مجرّد فترة حكم، بل كانت معركة للمحافظة على هويتنا في خضم عالم لا يرحم.

أمّا اليوم، ونحن نواجه تحديات إقليمية ودَولية مفصليّة، تحديّات سياسية، أمنية، إقتصادية واجتماعية، ربما تكون أكبر من أيِّ وقت مضى، لا بدّ لنا أن نستلهم من تلك التجربة الرائدة. فالشهابية كانت ولا تزال درسًا في كيفية أن نكون أقوياء في مواجهة الرياح العاتِية، وكيف نكون جميعًا يدًا بيد صوتًا مسموعًا في محافل العالم !

تبقى مسؤوليتنا اليوم، حفاظًا على مستقبل الأجيال القادمة وعلى ديمومة لبنان، مهما كانت توجهاتنا السياسية، ولأيّة طائفة انتمينا، أن نكتب معًا فصولاً جديدة في سياسة لبنان الخارجية، سياسة تستمدُّ قوّتَها من الولاء للوطن وفقط للوطن، ومن وحدة اللبنانيين، ومن الشراكة الحقيقية الهادفة إلى بناء مستقبل وطن نهائي لجميع أبنائه، وطن نحلم به جميعًا على اختلاف طوائفنا ومذاهبنا وانتماءاتنا. سياسة خارجية تستمدُّ قوتها أيضًا من تغلّب المصلحة الوطنية على كل المصالح ومن إيماننا الراسخ أنَّ لبنان الحبيب قادرٌ على الوقوف من جديد حرًا، سيدًا، مستقلاً، شامخًا بوجه الأعاصير المدمّرة والإمتحانات الصعبة التي يخضع لها يوميًا.

نحن في لبنان، بلد التعدديّة والإنقسامات، بأمسّ الحاجة اليوم أكثر من أيِ يوم مضى، إلى سياسة خارجية تعكسُ هويتنا، وتصون إستقلالنا، وتعيد للبنًان دوره كمركز للقرار في محيطه.

أختتم بالقول أن الشهابية كانت ولا تزال محطَّة نيّرة لبناء دولة أكثر تماسكًا، ونحن بأمس الحاجة اليوم إلى تِكرارها.

دعونا نبحث ونتأمّل دائمًا في تلك العبر التي لربما قد تغيّر واقعنا المرير، دعونا نتبادل الآراء والخُبرات والأفكار، متقبّلين الرأي الآخر بكل رقيّ واحترام وحضارة.

أدعوكم وإنما في ختام الجلسة الثانية من هذه الندوة، إلى طرح الأسئلة والتفكير بصوت عالٍ، والإنخراط في نقاش مسؤول يليق بإرث رجل الدولة الكبير الرئيس فؤاد شهاب.

السفير جهاد مرتضى

سياسة فؤاد شهاب الخارجية

ولايةُ فؤاد شهاب، الفُسحةُ المُضيئةُ في تاريخ لبنان، نَستذكِرُها كُلّما توالت علينا التَردِّيات، وهي للأسف متراكمة منذ تَولّي الرئاسةَ والوطنُ في حالةِ انقسامٍ خطيرٍ ونزاعٍ أهليٍّ مُسلَّح، دُعي في مُصطلحاتِ السياسة اللبنانية «بالثورة والثورة المضّادة» لعام ١٩٥٨.

سبقت تلك الأحداث سنواتٌ حقَّقَ لبنان خلالها نسبةً من الإزدهار الإقتصادي مع بداياتِ فورة النفط. ولكن تلاَزَمَ ذلك مع فوراتٍ أُخرى سياسية واجتماعية عَمّت العالم العربي.

وشَهِدَت دولُ المشرقِ المواجهة بين «تسونامي» سياسة الرئيس عبد الناصر وبين الأنظمة المتعاطفة مع سياسة حلف بغداد (حلف السنتو) ومبدأ أيزنهاور، ومن خَلفِ ذلك الحرب الباردة بين دول العالم الحرّ والستار الحديدي.

أوضاعُ لبنان الداخلية في حينه، والفشل في التعاطي مع تحديات الصراع الدائرِ في المنطقة، والخروجُ عن مُسلّمات سياسة لبنان الخارجية المعتمدة منذ الإستقلال، أدّى كلُّ ذلك إلى وقوعِ لبنان كنقطةِ تماسٍ وارتطامٍ تمثلت باحداث ٥٨.

بَلَغَ الإحتقانُ أوجَه في المنطقة في إنقلاب العراق في ١٤ تموز، أعقبَه مباشرةً وفي اليوم التالي إنزالٌ عسكري أميركي على شاطئ الأوزاعي وإنزال آخر بريطاني في الردن كون المنطقة قد أضحت برُمتِها عُرضةً للإنفجار.

في تلك الأجواء وفي ٣١ تموز أُنتُخِبَ فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية وسط تأييدٍ كبير.

مُجرَّدْ تولّيه الرئاسة أعطى صَدمةً إيجابية داخلياً وعَربياً ودَولياً، أدّت بسرعة إلى إطفاء بُؤرةِ نزاعٍ خطيرٍ في المنطقة.

إنّ المصداقية، والحكمة، والنزاهة، والإيمان بقدسية سيادة الوطن، ليست مجرد كلماتٍ للمديح والإطراء، بل هي صِفاتٌ حقيقية لرجلِ الدولة إجتمعت في شخصِه، والدولُ كالأفراد تُحتَرَمُ إذا كان قادتُها يَتحلّون بهذه الصفات:

- فالاميركيون سَحبُوا المارينز بعد ثلاثة اسابيع من إنتخابه، وما في ذلك من دلاَلاَت الثقة.
- فرنسا «ديغول» أعطته تأييداً عَارِماً.
- عربياً الإرتياح عَمَّ مُختَلف الفرقاء.
- الرئيس عبد الناصر وهو في أوج نُفُوذه، جاء لَلقائِه في خيمةِ الصفيح، وفي «وادٍ غَيّرٍ ذِي زرع».

تماماً على الحدّ الفاصل بين سوريا ولبنان.

مراسمُ اللقاء كما رواها اللواء احمد الحاج – ذلك الرجل النبيل – تَدُلُّ على مدى تمسُكِ الرئيس شهاب بسيادة لبنان، وكذلك عند استقباله ليندون جونسون نائب الرئيس كيندي في ذلك الحين.

إن ما إعتمده الرئيس شهاب في سياسته الخارجية هو العودة الأمنية إلى رُوحية سياسة لبنان عقب الاستقلال والتي كان هَدفُها الأول تثبيت كيانِ الدولةِ واستقلالها.

طبيعةُ هذه السياسة أملتها ولا تزال عواملٌ هي في اساس تكوين لبنان:

- موقعهُ الجغرافي على بوابةِ المشرق بين عالمين وحضارتين، « والجغرافيا فيا قَدَر».
- والتنوعُ والغنى الثقافي في تكوينِ شعبه، وحَيويته وتمسُكهِ بالحريّة.

هذه العوامل جعلته منفتحاً على العالم، ودَعَت العالم للإنفتاحِ عليه.

وقد اتخذت سياسةُ لبنان الخارجية ثلاثةَ مسارات: عربياً، ودَولياً، المسار الثالث قد يبدو غربياً وهو مسارٌ داخلي.

بالنسبة إلى سياسته العربية

منذ مؤتمر الاسكندرية عام ١٩٤٤ وتأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ولبنان يدعو (في المبدأ) الى سياسة التضامن العربي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واعتماد الإجماع في القرارات الهامة. كما آلَ على نفسه أن لا يكون مقراً ولا مَمّراً بما يسيئُ لغيره.

لا نحتاج الى الكثير لِنُدرِك – (ولبنان دائماً على الطرف المتلقي)– كيف كان التضامنُ العربي ينعكسُ عليه استقراراً وازدهاراً، وأن ما نالنا من التداعيات كان عند غيابهِ أو عَدَمِ إلتزامِنا به.

إن تَفَادي المحاورَ والخلافات ليس أمراً سهلاً ولكن لا بُدَّ منه، فمن جهةٍ لا نستطيع أن نكون منعزلين في القضايا المصيرية المُحقّة – (الحريات وحقوق

الانسان طبيعة متأصلة في النفسية الجماعية للشعب اللبناني)– كذلك لا نستطيعُ أن نكونَ طرفاً في المحاورِ وأن لا تُراعى المصالحُ الوطنية العليا.

إن ما يستدعيهِ ذلك من توازنٍ دقيق، لا يتحقق إلاّ إذا تأمّن الوفاقُ الداخلي حوله، وهو إن تحقق يكون بذاته عاملاً إضافياً في تعزيز الوفاق.

هذا التوازنُ كان أساس سياسة فؤاد شهاب.

ويتجلّى ذلك في البيان المشترك الذي صدر عقب لقائه الرئيس عبد الناصر. إذ ورد فيه ما يلي:

أولاً: حِرصُ الرئيسين المجتمعين على توثيقِ روابطِ الاخوة وتنمية التعاون المستمر والمُتبادل بينَ الجمهوريتين في كل ما يؤدي إلى دعم استقلالهما وسيادتهما وكيانهما ضمن نطاق ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً: إيمكانُهُما بضرورة تدعيم التضامن العربي ودعمِ القضايا العربية وتأييدها.

ليس من الممكن أوضح من هذا النصّ، أنه صياغةٌ لبنانية بامتياز.

علاقات لبنان الدَولية:

عقب الاستقلال، وبغية تثبيتِ كيانِه واستقلاله تَوجَهَ لبنان ببعثاته الدبلوماسية القليلة الأولى إلى عواصمِ دول القرار في العالم، ودول الإغتراب اللبناني الكثيف.

رسالتُه إلى العالم كانت أنَّه «بذاته هو الرسالة» وطنٌ لتعايش الثقافات، وجسرّ حضاري بين الشرق والغرب، دولةٌ تحمل رسالة كبيرة وتلتزمُ شُرعةِ الأمَم المتحدة والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان، وقد ساهمت في صياغة شرعتها.

حَقَّقَ احتراماً وتعاطفاً دوليّين، وكان اللبنانيون حيثُما تَوجَهوا موضَع الترحيب والرعاية والاحترام.

في حين رَدَّدَ عددٌ من المسؤولين العرب:

«لو لم يكن لبنانُ موجوداً لكان علينا إيجادَه»

وللأسف، أسأنا إلى أنفُسنا وإلى هذه الرسالة وأضحت كلمة «Libanization» اصطلاحاً للتفرقة، وباتت عناصرُ قوَّتِه سبباً لتردي أوضاعه.

ولكن طبيعةُ الأمور تفرضُ نَفَسها؛ وإن لم تَعد دولُ العالم تُولي هذا الدوّر للبنان لأننا غيبناه، لكن العالمُ يحتاج إلى هذه الرسالة الإنسانية خاصة معَ ما يَشَهدُه من تَنَامِي الحساسيات الإتنية والثقافية حتى في الدولِ الديمقراطية.

كذلك، وإن لم يعد جسراً ثقافياً واقتصادياً كما كان، إذ تَعَدّتهُ جسورٌ كثيرة، فقد يعود إليه هذا الدور إن تمكّنا من إحيائه لأنه من طبيعة موقِعِه وتكوينِ شعبه.

تحاولُ دولٌ عديدة رفعَ هذا الشعار والقيام بهذا الدور، ولكن إذا كان قَدَرُها وموقِعُها هوَ على أحدِ طرفي الجسر فهذا لا يجعلُ منها جسراً بذاتها.

المسار الثالث هو داخلي

وهو تأثير السياسة الداخلية في السياسة الخارجية.

أذكرُ عند إلتحاقي بوزارة الخارجية في زمنٍ مضى – كان من أول ما تلقيناهُ من كبار السفراء ومن «المتقدمين في الكهنوت الدبلوماسي»، هو أن سياسة لبنان الخارجية في نجاحاتها وتعقيداتها هي إنعكاسٌ للسياسة الداخلية.

في المبدأ وفي جميع دولِ العالم، وبما أن السياسة الخارجية هي لرعاية مصالح الدولة وشعبها، فلا بدّ من أن تكون المصالحُ الداخلية موضع الإعتبار.

الدستور الاميركي مثلاً، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، يَترك مساحةً رمادية وأحياناً بعض التماهي في الصلاحيات بين الرئيس والسلطة التنفيذية من جهة، والكونغرس بما يمثل من قوى سياسية داخلية من جهة أخرى – ونحن نرى أثرَ ذلك في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

كذلك هو الأمر وبنسبٍ متفاوتة في أنظمة الدول الديموقراطية الخرى.

أما في لبنان فإن لتأثيرِ السياسةِ الداخلية على السياسةِ الخارجية أبعادٌ أخرى.

ربما هي « متلازمة» (SYNDROM) إستبقيناهَا مُنذ زَمنِ السلطنة العثمانية حينَ كانَ الفُرقاءُ بسببِ الإنقسام وضَعفِ الإنتماء إلى الدولة يلتمسوُنَ الدعمَ من الخارج، من الباب العالي – ومن أبوابٍ اقلَّ عُلواً – ويتلازم ذلك مع ضغوطٍ وتدخلاتٍ من قوىً أجنبية وفقاً لمصالحِها. فَتَقعُ البلادُ بين عاملِ ضغطٍ من الخارج وعاملِ جذبٍ من الداخل.

أدركَ فؤاد شهاب أنَّ ما يَحُدَّ من أثرِ هذه المتلازمة هو الدولةُ القويةِ، دولة القانون، وإنتماءُ المواطن إليها، وأن يدركَ الشعبُ أن مصلحته هي واحدةٌ لا تتجزأ وعند تجزِئَتِها فإنها تتعارضُ فيصبحُ مجموعُ حصيلتَها صِفراً.

حالياً وضعُنا هو على ما نُدركُ وَمَا لاَ نُدرِكُ من التَرَدَّي، المنطقة من حولِنا تجيّشُ أمنياً وثقافياً واقتصادياً، وفي جوارنا عدوّ يدّمر المنطقة منهجياً، النظامُ العالمي نَفسَهُ يهتز، أصبحنا نسمع تعبير (International dis-order)، الأمم المتحدة راعيةُ القانون الدولي وضمانةُ الدول الصغيرة، تراجَعَ نُفوذُها...

علاقاتُنا العربية والدولية حاضنةُ وضمانةُ إستقرارِ لبنانَ وازدهارِه ليست على ما يرام.

نحتاجُ وبإلحاح إلى سياسة خارجية تكونُ بمثابة « ميثاق» يتوافقُ عليه اللبنانيون، هَدَيُهُ مصالحُ الوطنِ العليا التاريخية والاستراتيجية، مصالحٌ تضمُّ الجميع، لا مصالحَ متباينة ومتنافسة حصيلتُها صفر.

ميثاقٌ نلتزمُ به داخلياً وبالتالي يُحترم خارجياً، فلا تعودُ سياستُنا عُرضةً للأهواء ولا للضغوطات.

نريدُ أن يعودَ العربُ إلى القول : « لو لم يوجد لبنانُ لكان علينا إيجادَهُ».

وأن يرددَ العالَمُ صدى قولِ قداسة البابا الراحل : « لبنان أكثر من دولةٍ لبنان رسالة».

نقولا ناصيف

التجربة الشهابية: دروس وعبر في السياسة الخارجية

١- مصادر السياسة الخارجية الشهابية: أربعة مصادر

١٩٤٣/٩/٢١ – خطاب القسم لبشارة الخوري (١٩٤٣):

– ربط الاستقلال بالوحدة الوطنية ودور لبنان بين الامم: «الصداقة الحقيقية لا تتعارض أبداً مع حقنا في الاستقلال»

– «أن يظل لبنان للبلدان العربية الشقيقة المحيطة به جاراً أميناً وأخاً صادقاً تربطه بها روابط تعاون».

١٩٤٣/١٠/٧ – البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح (١٩٤٣):

تأكيد ما ورد في خطاب القسم «الحكومة مقبلة على إقامة العلاقات مع الدول العربية الشقيقة على أسس متينة تكفل احترامها استقلال لبنان وسيادته التامة + سلامة حدوده الحاضرة. لبنان وطن ذو وجه عربي».

« لا نريد لبنان للاستعمار مستقراً وهم لا يريدونه للاستعمار اليهم ممرًا».

١٩٥٨/٩/٢٣ – خطاب القسم لفؤاد شهاب:

ربط الدستور واحترامه بالميثاق غير المكتوب والعلاقة مع العرب.

«ميثاقنا الوطني هو الذي جمعنا ويجمعنا على الايمان بلبنان وطناً عزيزاً مستقلاً سيدًا حراً متعاوناً باخلاص وصدق مع شقيقاته الدول العربية إلى اقصى حدود التعاون، مقيمًا علاقاته مع العلم اجمع على اساس الصداقة والكرامة والتعامل المتكافئ الحر».

الربط الفعلي بين الوحدة الوطنية والسياسة الخارجية في:

«اذا كان الميثاق الجامعة العربية والامم المتحدة الدعامتان القويتان لاستقلال لبنان فان الدعامة الكبرى في ميثاقنا الوطني».

١٩٥٨/١٠/١٧ – البيان الوزاري لحكومة رشيد كرامي

تبنَّت ما ورد في خطاب القسم كمخطوط لخريطة اخذت على عاتقها تحقيق ما تيسره لها الظروف والامكانات سواء في الحقل الخارجي أم في الحقل الداخلي. الميثاق الوطني هو نهجنا وسبيلنا والوحدة الوطنية شعارنا ورائدنا.

اذاً قارب شهاب السياسة الخارجية، عربية ودولية، على انها جزء لا يتجزأ من الميثاق الوطني لضمان الاستقرار الداخلي، لذا احاط نفسه بمن هم آباء الميثاق والسياسة الخارجية: تقي الدين الصلح، وفيليب تقلا.

٢- الترجمة الفعلية للسياسة الخارجية: من خلال عنصرين

١– اجتماع الخيّمة.
٢– ادوات السياسة الخارجية.

١- اجتماع الخيمة ٢٥ آذار ١٩٥٩:

دارت كل السياسة الخارجية للبنان في عهد شهاب بمن حوله. وضع قواعد الى اقرب ضمانات متبادلة بينه وعبد الناصر الأسباب شتى:

- عبد الناصر رئيس مصر وسوريا في لبنان منذ شباط ١٩٥٨. لبنان بين الاقليم الشمالي والاقليم الجنوبي للجمهورية العربية المتحدة.
- كان طرفاً في النزاع الداخلي في ثورة ١٩٥٨ من بين المسلمين معه وجزء من المسيحيين: أي انه عامل استقرار واضطراب في آن.
- ضبط العلاقات المتوترة بين لبنان وسوريا (رجلها القوي منذ ١٩٥٥ عبد الحميد السراج) والنزاعات الحدودية. ذلك ما سيتبدى لاحقاً مع انهيار الوحدة وحصول الانفصال في ٢٨ ايلول ١٩٦١ وخروج عبد الناصر من سوريا بعودة النزاعات الحدودية مع سوريا (حوار غابي لحود مع الرئيس: الخريطة وماذا تريد سوريا. نحن نعرف ماذا نريد منها). السراج كان رجل الاضطرابات وتهريب السلاح والرجل في ثورة ١٩٥٨.
- مقدرة عبد الناصر على تعطيل الحكم من خلال علاقاته بالزعماء المسلمين في مرحلة شعارات مغرية بالوحدة والقومية والنجمة الثالثة: المسلمون جزء من الميثاق مرتكز العهد.

ضمانات اجتماع الخيمة تطمينات متبادلة بين الرئيسين:

١. قبول عبد الناصر بالخيمة على الحدود. الفكرة لشهاب وطلب منه.

٢. اجتماع بلا محضر مكتوب بل حوار انطلق من الثقة المتبادلة.

٣. تبادلهما الاحترام والمهابة في نظرة كل منهما إلى الآخر.
مع ان رئيس سوريا لم يتصرف كرؤساء سوريا السابقين جميل مردم بك وخالد العظم وحسني الزعيم مع ليونة (بشارة الخوري) بفوقية كما سيحدث لاحقاً في السينات حتى الأمس القريب.

٤. الاجتماع في الخيمة اعتراض مسبق باستقلال لبنان ما انكره رؤساء سوريا بعد شكري القوتلي.

٥. شهاب اول من بادر الى التواصل مع عبد الناصر اقراراً بتأثيره الداخلي لاستقرار لبنان. في ١٠ ايلول ١٩٥٨ بعد انتخاب وقبل اداء اليمين ارسل رسالة الى عبد الناصر وقعها باسم كقائد للجيش وليس كرئيس متمنياً عهدًا جديداً في علاقات البلدين وازالة التوتر بين البلدين.

٦. ارسل اشارات ايجابية الى عبد الناصر عن رغبته في التعاون:
– الغى قرار طرد عبد الحميد غالب السفير المصري.
– طلب في الجامعة العربية شطب شكوى لبنان ضد مصر وسوريا لتدخلهما في لبنان في ثورة ١٩٥٨.
– طلب انسحاب المارينز من لبنان.

الضمانات المتبادلة: أول بند فيها هو الاجتماع نفسه وطريقة حصوله.

• حوار احمد الحاج والسراج:
– مركز الجمارك في جديدة يابوس

– المصنع لا يليق بالرئيس.
– عند الحدود (...)
– في خيمة (سراج) الخيمة للبدو الرحل.

توقف الحوار. عودة الحاج. تكليف العويني. الاتصال بعبد المحسن ابو النور قائد جيش الوحدة. الاتفاق – خيمة صغير.

- تعهد شهاب عدم انخراط لبنان في اي محور عربي أو اقليمي او دولي ضد جمهورية الوحدة والتضامن مع العرب والتنسيق في المواقف مع عبد الناصر وعدم تعرض لبنان لاستقرار جمهورية الوحدة بين.... اراضيه.
- العامل الرئيسي ايضاً للتطمينات.

– ثقة متبادلة بينهما رغم نظامي البلدين المتناقضين: علاقة شخصية.
– تعامل مصر ولبنان من دولة الى دولة عبر الرئيسين، لا كما منذ عام ١٩٥٦ مع افرقاء لبنانيين.
– رغم انهما لم يلتقيا في ما بعد ظل تواصلهما عبر موفدين.

- كلا الرئيسين تعاملا بانتباه مع الخيط الرفيع بين الاستقرار والاضطراب في لبنان:

– عبد الناصر يفهم حساسية التوازنات السياسية والطائفية والمذهبية والاجتماعية.
– شهاب يتفادى الاصطدام بالتيارات العقائدية (الناصرية اقواها آنذاك + القومية + الشيوعية + البعثية).

٢- الترجمة الثانية للسياسة الخارجية في عهد شهاب وشروطها بعد اجتماع الخيمة:
البيان الذي أولى فيليب الخارجية (٦ مرات في سبع مكونات لشهاب + حسين العويني في الرباعية) + حذير مع بشارة الخوري مرتين بعد سليم وحميد. بيان امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب في ١٠ آب ١٩٦٢ رابطاً بين السياسة الداخلية وسياسة الخارجية (الوحدة الوطنية والميثاق والسياسة الخارجية).

مبادئ السياسة الخارجية في عهد شهاب :

دولياً:
- لبنان لا يلزم نفسه إلا بشرعية الامم المتحدة.
- لا قواعد ولا احلاف ولا امتياز لدولة على اخرى.
- لا انتساب الى كتلة من الدول، بل تعاون على اساس الاحترام والمصلحة المتبادلين.

عربياً:
- لبنان يلزم نفسه بميثاق الجامعة العربية.
- يلزم نفسه بميثاق الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي.
- يعمل على خلق جو من الثقة والاطمئنان بين الدول العربية واستبعاد اسباب الفرقة والشقاق وتقريب وجهات النظر وتسوية الخلافات.
- عدم التدخل في شؤون الغير واحترام مشيئة كل شعب في ما يرتئيه من مصير أو نظام حكم، على ان يحترم الغير استقلال لبنان وسيادة ونظام حكمه ولا يتدخل في شؤونه الداخلية.
- التضامن مع العرب في قضاياهم الكبرى وعلى رأسها فلسطين.

أيُّ سّياسة خارجيّة للبنان

أدارَ الجلسة: **الدكتور سامي نادر**،
مدير معهد العلوم السّياسيّة في جامعة القدّيس يوسف

تطوير استراتيجيات قابلة للتنفيذ تساهم في استقرار وازدهار لبنان

الدكتور سامي نادر
مدير معهد العلوم السياسية
في جامعة القدّيس يوسف

السادة الضيوف الكرام،

يسرني ويشرفني أن أرحب بكم في المؤتمر حول «السياسة الخارجية اللبنانية». وهذا النشاط ثمرة شراكة بين معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف في بيروت و مؤسسة فؤاد شهاب و أيضاً مركز فيليب سالم للدراسات اللبنانية.

نحن محظوظون بالتعاون مع هذه المؤسسات المرموقة. مؤسسة فؤاد شهاب، التي تحمل اسم الرئيس السابق للبنان، ترمز إلى القيادة الحكيمة، النزاهة المؤسسية، التنمية الاقتصادية، والتوازن في الشؤون الخارجية. إن إرث الجنرال فؤاد شهاب يستمر في إلهامنا في سعينا لتحقيق سياسة خارجية تحمي لبنان من العواصف وما أكثرها في منطقتنا. كما وإن رؤيته للبنان، التي تميزت بالالتزام ببناء مؤسسات قوية وتعزيز النمو الاقتصادي، تبقى نوراً هادياً لجهودنا.

أما مركز فيليب سالم للدراسات اللبنانية، هو مؤسسة تفتخر الجامعة بإحتضانها وحريصة على تحقيق رسالتها في تحديث الحياة السياسية في

خدمة المواطن وبناء السلام في لبنان، يسعى المركز مركز فيليب سالم ألى الدفع بإتجاه إصلاح النظام السياسي والإقتصادي في لبنان عبر دراسات وأبحاث نضعها بين أيدي صانعي القرار والسياسات العامة ونطرحها امام الراي العام للمناقشة..

اليوم، نجتمع لنراجع تاريخ السياسة الخارجية اللبنانية، نقيم حالتها الحالية، وننحاول آفاق المستقبل. يهدف هذا المؤتمر إلى توفير منصة للحوار الهادىء، التبادل الأكاديمي، وتطوير استراتيجيات قابلة للتنفيذ تساهم في استقرار وازدهار لبنان. نعتقد أنه من خلال فحص ماضينا، فهم حاضرنا، وتصور مستقبلنا، يمكننا رسم مسار نحو سياسة خارجية أكثر فعالية وتماسكاً.

أود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع المتحدثين، المشاركين، والحضور على مساهماتهم وتفاعلهم.. كما أود أن أشكر اللجنة المنظمة على جهودها والتزامها التي جعلت هذا المؤتمر ممكناً.

شكراً لكم، وأتمنى لكم جميعاً مؤتمراً مثمراً ومستنيراً.

بَلْوَرَة سياسة خارجيّة لبنانيّة تقوم على مفهوم الحياد الإيجابي الناشط

الدكتور ناصيف حتي
وزير خارجيّة لبنان الأسبق

أود ان اشير ولو بشكل سريع الى بعض العناصر التي اعتبرها اكثر من ضرورية لسياسة خارجية فاعلة للبنان

اولًا: لا بد من التذكير ان الجغرافيا السياسية لاي بلد تحكم او توثر بشكل كبير في امنه الوطني وبالتالي في ما يجب ان تكون عليه اولوياته في علاقاته وسياسته الخارجية

on fait la politique de sa geographie اجتماع الخيمة عام ١٩٥٩ بين الرئيسين شهاب وعبدالناصر خير ما يعبر عن ذلك.

ثانيًا: وجود او تبلور توافق وطني فعلي وليس فولكلوري حول القواعد والاولويات الناظمة والحاكمة للسياسة الخارجية. فالانتماءات السياسية والعقائدية ومنها الهوياتية، ما دون الدولة او العابرة للدولة ، فلا يجوز ان تحكم او تتحكم بما يفترض ان يكون توافق وطني تعبر عنه الدولة (دولة الموسسات على حساب فدرالية الطائفيات السياسية في لبنان التي تقاسمت السلطة،في لعبة الكراسي الموسيقية ، ولو تحت عناوين وشعارات مختلفة : من هانوي الثورة ولو تغير عنوانها العقائدي الى سويسرا الشرق

التي لا علاقة لها بمحيطها) ولنتذكر ان المطلوب بلورة توافق وطني واسع وفعلي ليكون قويا وفاعلا يندرج ويعزز منطق الدولة.

ثالثًا: ذلك كله يسمح ببلورة القواعد والتوافقات العملية (توافق مضامين وليس عناوين) والاولويات والرؤية لسياسة خارجية فاعلة. وللتذكير لا دبلوماسية ناجحة وفاعلة اذ لم تستند الى رؤية لبنان لعلاقاته الخارجية واولوياته ولدوره اولا في الاطار العربي وايضا على الصعيدين الاقليمي والدولي ، والا نكون كمن يتحدث عن عزف موسيقي دون آلات.
وبالطبع من اهم معايير السلطة الفعلية للدولة امتلاكها الكلي لقرار الحرب والسلم.

رابعًا: دروس الامس القريب والبعيد والتحديات المتزايدة والمتشابكة والمتداخلة بعناصرها ومسبباتها وحلولها في محيطنا المباشر والتي توثر بدرجات مختلفة بالامن الوطني اللبناني ، كلها تستدعي بلورة سياسة خارجية لبنانية تقوم بالفعل وليس فقط على مستوى الخطاب على مفهوم الحياد الايجابي الناشط (وللتذكير لا علاقة لهذا المفهوم بالحياد القانوني حسب نموذج الحياد السويسري.لبنان دولة عربية ولا اقول عروبية ،دولة من الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية ،وعليه بالطبع الالتزام بالثوابت العربية، وبالاخص في اطار النزاع العربي الاسرئيلى ولو ضعفت او اهتزت هذه الثوابت في لحظة معينة.ولا يعني ذلك ان يتحمل لبنان نيابة عن الاخرين وزر هذا النزاع. بلورة الثوابت والتوافقات المطلوبة وعودة دور الدولة الفعلي وليس الشكلي يسمح بان لا يبقى لبنان

حجر شطرنج أو صندوق بريد في صراعات اقليمية ايا كانت عناوين هذه الصراعات وجاذبيتها او موقف لبنان منها او في إطارها.

خامسًا: من الامور التي للبنان مصلحة اكيدة في المشاركة في بلورتها لتنظم العلاقات عمليا في الاقليم ،تعزيز مفاهيم عدم التدخل في شؤون الاخر ،عدم التحدث فوق رؤوس الدول باسم مواقف سياسية اوعقائدية اوغيرها وكذلك الاحترام الفعلي وتعزيز القواعد السياسية المعروفة دوليا لتسوية الخلافات بين الدول والعمل بموجبها وذلك ضمن منطق الدولة وليس منطق ايديولوجي ما فوق الدولة. المطلوب ان نعمل على بلورة هذه المفاهيم والقواعد لنؤسس لسياسة من هذا النوع تلتزم بها جميع المكونات السياسية التي هي في نهاية الامر لمصلحة جميعها تحت سقف الدولة ،وذلك رغم استفادة هذا الطرف او ذاك من ضعف او غياب مفهوم الدولة في لحظة معينة. تحكيم سلطة الدولة كليا ومنطق الدولة في صنع وادارة علاقاتنا الخارجية امر اكثر من ضروري لحفظ وتعزيز الامن الوطني للبنان.

سادسًا: لان لبنان هو الدولة الاكثر تاثرا بالتطورات والتوترات الاقليمية كما اشرنا بسبب الجغرافيا والاجتماع الوطني، فلنا مصلحة وطنية اكيدة في اطار حماية الامن الوطني وصيانته وتعزيزه في ان يقوم لبنان ولو احيانا بشكل استباقي ،اذا ما توفرت الشروط التي اشرت اليها (التوافقات الوطنية الفعلية) والتي هي اكثر من ضرورية وإذا استدعت الحاجة بلعب دور الاطفائي في المنطقة. ولنا في تجارب دول اخرى نموذجا في هذا الخصوص مثل سلطنة عمان. هذا الدور يعزز الامن الوطني للدولة ويساهم

في انقاذ لبنان من ان يبقى اسيرا للعبة الأمم game of nations حتى لو تغير اللاعبون و عناوين اللعبة.

سابعًا: اشرت الى الدبلوماسية الرسمية في بداية حديثي واود ان اختم بالتاكيد على اهمية الدبلوماسية العامة diplomatie publique المتعددة الاوجه من اقتصادية وثقافية وسياسية والتي تكمل وتعزز الدبلوماسية الرسمية. دبلوماسية تبني جسور التفاهم والتعاون وتعزز جسورًا قائمة. القوة الناعمة soft power التي يملكها لبنان من انفتاح ومستوى تعليم وحريات وتنوع وتجارب وانتشار تسمح بالقيام بشكل ناجح بالدبلوماسية العامة. الدبلوماسية التي تخدم وتعزز المصلحة الوطنية بشكل مكمل للدبلوماسية الرسمية، في عالمنا المعاصر.دبلوماسية تهيء للدبلوماسية الرسمية وتعمل بشكل مواز لها او استباقي حينا ولاحق احيانا، كما تندرج في ترجمة تفاهمات او اتفاقيات تم التوصل اليها رسميًا. في هذا الاطار كنت قد طرحت في الماضي واكرر على اهمية التشبيك (networking) في الاغتراب :شبكات جغرافية او وظيفية او تخصصية من المغتربين.بمختلف اجيالهم وتخصصاتهم واحتمالاتها تعمل كلوبي مستمر في اقامة جسور تواصل وفي تعزيز جسور قائمة مع الدول التي ينتمون اليها ايضاً الى جانب الوطن الام لبنان.

المحامي رشيد درباس
وزير الشؤون الاجتماعيّة الأسبق

أي سياسة خارجية؟
سياسة داخلية تقوم على وحدة الشعب اللبناني

مفهوم السياسات الخارجية، مفهوم زلق ومتحول لأن العلاقات الدولية قد مرت في مرحلتها الأخيرة –وفي حقبة قصيرة جدًا– بتطورات غيرت سياسات دول، ودخلت إلى غرف الخرائط (التعبير لغسان شربل) فعدلت فيها ما عدلت، وقضمت ما قضمت.

ربما بدات السياسة الخاريجة، كوسيلة علاقات بين الدول والمجموعات، منذ اعتمدت الاتصالات على رسائل يحملها رسول، يعود بالجواب، أو يعود برأس مقطوع أو أنف مجدوع على ما يروى عن الملكة زنوبيا وقصير الذي جدع أنفه لأمر ما.

فما كان على عهد تاليران، مختلف عما كان في أيام كيسنجر، وكذلك ما حصل في الاتحاد السوفييتي، من الانتقال من سياسات اندريه غروميكو إلى إدوارد شيفرنادزه.

الحربان العالميتان شهدتا تسخير السياسات الخارجية للخداع وتوقيع المعاهدات المغشوشة على غرار ما حدث بين تشامبرلين وهتلر، وبين هذا الاخير والمارشال جوزيف ستالين.

توسلت هذه النبذة لأخلص إلى أن العالم كله، لا سيما الدول الصغيرة والضعيفة، تتأثر أمنًا واقتصادًا بل ووجودًا بسياسات الدول الكبرى الخارجية، بما يجعل من المتعذر جدًا انتهاج سياسة خارجية مستقلة تنأى بها عن الوقوع في طريق الأفيال.

بعد خمس سنوات من نيل لبنان استقلاله، شكل عليه قيام اسرائيل خطرًا حدوديًا، وتوجسًا داخليًا تمثل باللجوء الفلسطيني الذي توزع وجوده على المخيمات في أماكن يسهل معه استغلال اليد العاملة الفلسطينية ببعض النشاطات الاقتصادية.

سياستنا الخارجية آنذاك كانت جزءًا من سياسة جامعة الدول العربية.

بعد إعلان حلف بغداد، انقسمت الدول العربية على نفسها، وآثر لبنان حينها الاقتراب من المحور الغربي، فأدى هذا إلى انتكاسة داخلية، نتجت عنها أحداث مسلحة وانتهت بانتخاب الرئيس فؤاد شهاب رئيسًا للجمهورية؛ تزامن هذا، مع إعلان الجمهورية العربية المتحدة، بما جعل فكرة وحدة الدول العربية قائمة بشدة على الحدود اللبنانية، وداخل شرائح واسعة من الشعب اللبناني. اتوقف هنا لأضرب المثل عن نموذج فريد في السياسة الخارجية، إذ تبنى الرئيس شهاب اقتراح اللوء المرحوم أحمد

الحاج، بإقامة الخيمة على طرفي الحدود للقاء الرئيس عبد الناصر، فكان بذلك يرسم سياسة خارجية واسعة الآفاق على مساحة خمسة امتار مربعة فقط لا غير.

وأستطرد هنا لأقول إن الرئيس شهاب لم يكن يوقع اتفاقية انحياز لسياسة الرئيس جمنال عبد الناصر، بل كان يبرم استقرارًا داخليًا، وذلك بتهدئة روع أكثرية المسلمين الذين كانوا يتلهفون لرؤية عبد الناصر في لبنان.

ذلكم مثل على أن المصالح الداخلية أملت على الحكم انتهاج سياسة حسن الجوار، وعدم الانزلاق إلى لعنة المحاور.

هنا نستطيع القول أن لبنان شهد وضعًا مريحًا إلى أن وقعت هزيمة ١٩٦٧ التي لا نزال نحصد نتائجها المدمرة حتى الآن.

مشكلة العرب، بعيد الهزيمة، أنهم لم يصدقوها ولم يستطيعوا استيعاب نتائجها، فذهبوا سراعًا إلى فكرة حرب الشعب، التي تمثلت آنذاك بحرب الفيتكونغ ضد اميركا؛ كثير من النخب العربية أسقطت بصورة متعسفة، المثال الفيتنمامي على حالتنا، مع ما هنالك من فوارق شاسعة بين الوضعين، حيث أحرزت حركة المقاومة الفلسطينية بريقًا هائلًا، لم يحتمله النظام الأردني، فكانت أحداث أيلول، حيث خرجت المنظمات إلى لبنان بتسهيل سوري.

ازدوجت السلطة في لبنان فلم تعد لنا سياسة خارجية، فتأثرت مواقفنا بمصالح منظمة التحرير، ثم تلاشت سياستنا الخارجية نهائيًا بعد الدخول

السوري، وأصبح قصر بسترس، بشكل أو آخر، صدى أو بعض صدى لما تقوله دمشق. بعد التحرير، ودور حزب الله فيه، تكبلت السياسة الخارجية بقيود الممانعة، فلما تمادى الأمر تخلت الدول العربية عنا، وأصبحنا وحدنا قاعدة الانطلاق لتحرير فلسطين بمؤازرة إيرانية سخية.

بعد كل كل ما ذكرت مما لم تزل آثاره بادية للعيان، حق لهذا اللقاء أن يطرح السؤال: أي سياسة خارجية للبنان؟

هنا أجد نفسي مقحمًا على اختصاص لست منه، وقد أبلي فيه قبلي معالي الصديق ناصيف البلاء الحسن، ولهذا اكتفي بأن أتحدث بلسان مواطن غير خبير، ولكنه معجون ببارود وويلات وخيبات المراحل منذ العام ١٩٥٨ حتى هذا اليوم، لأقول إن أفضل سياسة خارجية للبنان تقوم على انتهاج سياسة داخلية قويمة. تفسير ذلك أن الدول التي سخرت مواردها الداخلية لخدمة طموحات خارجية رعناء، دفعت ثمن ذلك من وجودها وشهدائها واقتصادها، هزائم منكرة.

فبدلًا من ان يسخر هتلر نهضة الشعب الألماني لأمور السلم، ابتنى اكبر ترسانة عسكرية لخدمة مغامرة أوقعت عشرات ملايين الضحايا ومئات المدن المدمرة.

كذلك الأمر بالنسبة للاتحاد السوفيتي الذي سخر اقتصاده العليل لخدمة حلفائه في العالم، وتامين التوازن بين حلف فرصوفيا والحلف الاطلسي فكان انهيار ذلك الكيان الجبار.

الآن يختل التوازن العالمي، ويتحكم البيت الأبيض بمصائر الحلفاء قبل المنافسين، بل ويذهب بلا أي تحفظ إلى ضرورة ترحيل الفلسطينيين من أرضهم لإقامة المنتجعات على الأرض المخضبة بنجيع الشهداء، ويرخي لأسرائيل العنان لتضرب في لبنان كل يوم، وتديم احتلالها، وتتوسع في عدوانها إلى سوريا التي لم تزل في مرحلة انتقالية غامضة المصير.

أي سياسة خارجية؟

الجواب على ذلك، سياسة داخلية تقوم على وحدة الشعب اللبناني ووحدة السلطة وفق احكام الدستور، وتمتين العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة واحتكار الدولة للسلاح، والخروج من محوري المانعة والمطاوعة، «فليس لبنان الذي يتحمل وزر التطبيع.» وورشة إصلاحية حقيقية تستعيد للبنان دوره كمنارة علمية واستشفائية وإعلامية وحضارية، فيكون بذلك محط أنظار الاشقاء والاصدقاء ما يشكل حسن العلاقة معهم ، أفضل سياسة خارجية حصيفة.

السفير جبران صوفان
سفير لبنان لدى الأمم المتحدة
في جنيف سابقاً

دراسة سياسيّة

التجربة الشهابية، دروس وعبر في السياسة الخارجية

شرّفتني مؤسسة الرئيس فؤاد شهاب بدعوتها لي للمشاركة في ندوة بعنوان « التجربة الشهابية، دروس وعبر في السياسة الخارجية «. ولئن كنت أحد أعضائها ولا أحتاج الى دعوة أو دعاء، فالقلق يكتنفني من المحاضرات المختصرة حيث أن التجربة الشهابية لاتزال مرجعية رائدة في الحوكمة الرشيدة وبالتالي تتطلّب الدقة وإمعان النظر في مختلِف مجالاتها. وإذا كانت الدول تتطوّر بفعل تناوب الأحداث وتنوّعها واختبارها واختمارها ومنها البناء والهدم ونزاعات الأمم ونزعات شعوبها، والإستقرار والإزدهار، فقد طبع الهدم والإنهيار تاريخ لبنان المتأزّم ولو تغيّرت الاسماء لوصف حالة واحدة. والسبب الآخر كون العقل عند الرئيس فؤاد شهاب مثل الناظور، وفي الحالتين يوجد برأيي آلة ضوئية بعدسات كبيرة لرؤية الاشياء البعيدة. لذلك وبين البعد اللبناني المعقّد والرؤية الشهابية المفعمة بالحيوية، يتعذّر اختصار التجربة الشهابية بكلمات محدودة، مع اقتناعي في كافة الاحوال

بأنه للخروج بدروس وعبر في السياسة الخارجية الشهابية، لا يمكن فصل حكم الرئيس شهاب عن إطاره وبيئته وجغرافيا لبنان والتحوّلات الإقليمية والدولية، بدءاً بالعهد الإستقلالي الأول وكذلك مردود الوحدة الوطنية والتنمية الاجتماعية على الاستقرار الداخلي والأداء الخارجي.

أولاً- في الجغرافيا

من خلال موقع لبنان وتعدّد مكوّناته، يمكن التنعّم بميزة مفيدة، أو الإبتلاء بمصيبة بغيضة. فالجغرافيا تجعل منه ملتقى حضارات أو ساحة مواجهات، معرّضاً لشهوات الفتوحات والغزوات، لمطامع الأقربين وجشع الأبعدين. ولا يمكن نقل جغرافيا لبنان. فقدرنا أن نلازم مكاننا ونحافظ على «لبنان واحد لا لبنانين» كما قال الرئيس صائب سلام، علماً بأنه إنطلاقاً من لبنان الأصلي وبراءة إختراعه المسجّلة في الكتب المقدسة، تعدّدت البلدات التي تحمل إسم لبنان في العالم والتي بلغت ٤٧ بلدة في الولايات المتحدة وحدها إستناداً الى مقال David Leveille Exploring America's towns named Lebanon ...

وقد تعاطت الشهابية بواقعية مع هذا الوضع أخذاً في الإعتبار الموقع والبيئة والتفاعلات الخارجية بإتجاهين، أي تأثير الخارج على الداخل اللبناني وإستقواء جماعات الداخل بالخارج، ممّا سيجعل الإستقرار في لبنان حالة نادرة منذ نشأة لبنان الكبير بقرار الجنرال غورو بتاريخ الأول من أيلول ١٩٢٠.

إن تثبيت هذا الكيان إحتاج الى حوارات مسيحية إسلامية في أواخر ثلاثينيات القرن الماضي أفضت الى صيغة للتعايش على أساس دمج قناعات لبنانية إستقلالية وأخرى قومية عربية وحدوية ضمن بوتقة وطنية واحدة والتي ساهم التكاتف في سبيل الإستقلال في بلورة شخصيتها المعنوية. وإنما هذا المسار الإستقلالي اللبناني تعارض مع حركات وتيارات عربية توحيدية في المنطقة،منها مشروع «سوريا الكبرى» للأمير عبدالله بن الحسين عام ١٩٤٠، ومشروع «الهلال الخصيب» لرئيس حكومة العراق نوري السعيد عام ١٩٤٣. وسوف نرى بأن «سوريا» ستبقى ظاهرة ملازمة لمختلف البيانات الحكومية اللبنانية بنوع من الدلال وحرص أخوي لبناني على

حسن الجوار يعكس في حقيقة الأمر قلقاً لبنانياً لوجود «قناعة إيديولوجية» سورية عن لبنان «بإنتمائه بشرياً وجيو تاريخياً الى سورية الطبيعية أو بلاد الشام أو الى سوريا أو الى الهلال الخصيب، «كما يفيد عبد الرؤوف سنّو في في كتابه «دولة لبنان الكبير».

حكومياً، تتراوح حرارة العلاقات ما بين «التعاون مع سورية الشقيقة» و «العناية الخاصة بها» (حكومتا الرئيسين سامي الصلح ١٩٤٥ والحاج حسين العويني ١٩٥١)، وصولاً الى «علاقات مميّزة بطبيعتها ووحدة الموقف والمصير» بناء على وثيقة الوفاق الوطني وكما ورد في البيانات الحكومية للرئيسين رفيق الحريري وعمر كرامي في الأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و ٢٠٠٤. وستنحسر هذه الحرارة، فوق المعدّل الطبيعي إعتباراً من العام ٢٠٠٥ إثر إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وجلاء الجيش السوري عن لبنان.

وأسجّل الإنجاز الرائع للزميل السفير الدكتور عاصم جابر الذي وثّق في كتابين سائر المستندات والمعلومات المتعلّقة بـ«الدبلوماسية اللبنانية، ولادة ومسار ١٩٣٧–٢٠٢٠»، المقترنة بآرائه القيمة والمزدانة بأربعين سنة من العمل في السلك الخارجي اللبناني.

ثانياً- الميثاق الوطني

في وطنٍ، مجموعاته متعدّدة وملوّنة أشبه بالموزاييك ومثلها هشّة، شكّل الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ المظلّة التأسيسية الجامعة للأضداد والحامية للكيان في دولة مستقلّة وإنما طريّة العود، والمقصود بذلك القومية اللبنانية بخلفية مسيحية والقومية العربية بخلفية إسلامية. إنه «تزاوج» فريد بين فئات متباينة الأهواء. ومع إدراك الحاجة المستمرّة لتعزيز هذه التسوية، يقول وزير الخارجية الاسبق، الأستاذ فؤاد بطرس في محاضرته بعنوان «أسس حياتنا الوطنية، تاريخ٢٩ أيار ١٩٦١» «إن ميثاق ١٩٤٣ هو في الواقع إجتهاد مبتكر – بمستوى الحقّ الوضعي – الغاية منه آنذاك جعله المركز الهندسي لمنحى متعرّج في غالبيته بفضل رجلين كبيرين في بيئتهما إغتنما الفرصة التي توفّرها العناية الإلهية للشعوب بغية تأسيس دولة مستقلّة».

ونظراً لطبيعته، أملى الميثاق موجبات بديهية أهمّها إنهاء الجموح نحو الوحدة العربية من جهة والحماية الغربية من جهة أخرى، وبالتالي إستبعاد السلبيات ومنها الإحجام عما يخلّ بالتوازنات الدقيقة وما يعطّل الإنسجام والتعاضد ومسيرة الدولة الناشئة والسلم الأهلي.

ومن المجحف الحكم على نواقص الصيغة دون الإعتراف بإنجازاتها والتدقيق في أبعادها ومراميها، فالأمور مرهونة بأوقاتها وظروفها. وقد أدّى الرئيسان بشارة الخوري ورياض الصلح أدواراً متكاملة لترسيخ الكيان والإستقلال من خلال مبادئ ومواقف شكّلت ركائز السياسة الخارجية لحكومات العهد الأول، منها لاءات الرئيس بشارة الخوري الأربعة، «لا وصاية، ولا حماية، ولا إمتياز، ولا مركز ممتاز لأي دولة» (جو سركيس، الإنقلاب الأبيض ورهان التغيير) بما يضع لبنان في موقع المحايد، وتوازياً، إعلان الرئيس رياض الصلح «لا للشرق ولا للغرب» الى جانب طمأنته الجناح المسيحي المتخوّف بإستبعاد الإندماج العربي. فقد تمسّك الرئيس الصلح بكيان لبنان وإستقلاله وسيادته في إتصالاته العربية وجاهر «أن التعاون الوثيق مع شقيقاته العربية (يكون) ضمن الجامعة العربية التي ليست هي دولة فوق الدول، تعاون إشترطنا فيه وما زلنا نشترط ان لا يمسّ سيادة لبنان بشكل من الأشكال» (البيان الوزاري لحكومة الرئيس رياض الصلح الثالثة من ١٤ كانون الأول ١٩٤٦ الى ٧ حزيران ١٩٤٧).

ثالثاً- الإنزلاق عن القواعد التأسيسية الحيادية، مبدأ آيزنهاور وحلف بغداد

تدريجياً بدأت سياسة لبنان الخارجية تحيد بتقديري عن روح الميثاق الوطني منذ أواسط خمسينات القرن الماضي بعد أن كانت ميثاقية في مطلع عهد الرئيس كميل شمعون، ويمكن إقتفاء التحوّل من خلال بيانات الحكومات السادسة (٩ تموز١٩٥٥) والثامنة (١٩آذار١٩٥٧) والثانية عشرة (١٤ آذار ١٩٥٨) من عهده، ففي المنطقة غليان، وفي لبنان فوران.

ولئن جعلت حكومة الرئيس سامي الصلح السادسة (١٨ آب ١٩٥٧) الميثاق غير المكتوب بمصاف المراجع «المقدّسة» الذي «نستمدّ منه قوّتنا ونجاحنا... وترتكز عليه الوحدة الوطنية»، فالسياسة الخارجية الميثاقية آنذاك لم تصمد عملياً أمام «أوضاع بلغت في الخطورة والدقّة حدّاً بعيداً... الى وجود شيء من البلبلة في المنطقة، بل في بلدان الجامعة العربية ويُنذر بإنهيار هذه الجامعة... وتباعد يُهدّد بجعل الأشقاء فريقين...» (بيان حكومته الرابعة تاريخ ٩ تموز ١٩٥٥). ومن الملاحظ تباعاً إتساع الهوّة بين الميثاق الوطني والسياسة الخارجية تحت وطأة أحداث المنطقة وإنعكاساتها على لبنان، أذكر منها:

– الثورة المصرية عام ١٩٥٢.

– صعود نجم الرئيس جمال عبدالناصر عند ترؤسه مجلس قيادة ثورة الضباط الأحرار عام ١٩٥٤ فجمهورية مصر بتاريخ ٢٥ حزيران، يونيو، ١٩٥٦. وكرائد للقومية العربية، تميّز «بالتسونامي» الذي أحدثه في الجماهير العربية ومنها مسلمي لبنان عموماً.

– الترابط بين مسألة تمويل السدّ العالي وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وتموضع الدول الكبرى في المنطقة.

وأبرز تلك الأحداث بالنسبة للبنان:

– إنشاء حلف بغداد (شباط ١٩٥٥).

– الوحدة المُعلنة بين مصر وسوريا تحت مُسمّى الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٥٨، وتوجّس المسيحيين منها وإنشداد المسلمين اليها.

من منظار حكومي، يقول البيان الوزاري لحكومة الرئيس سامي الصلح السادسة في عهد الرئيس شمعون (١٤ آذار ١٩٥٨) وعلى الأرجح بأنامل «مالكية»: «إن مركز لبنان الدولي لم يكن يوماً أقوى وأمنع منه اليوم...». وإذا إعتبرنا بأن قوّة الدول وديمومتها تكمنان بالدرجة الأولى في وحدتها الوطنية، فلم يكن هذا الكلام ينطبق على الواقع اللبناني نظراً للإنقسام السياسي في البلد ولمتطلبات الميثاق البديهية، فيما السياسة الخارجية أخذت آنذاك منحى آخر بشراكة شرق أوسطية مع الولايات المتحدة الأميركية كرّسها البيان اللبناني الأميركي الصادر في ١٦ آذار ١٩٥٧، وبشغف حكومي بحلف بغداد لم يصل الى حدّ الإنضمام اليه.

بعض التصريحات الرسمية تعكس المراحل التي قطعتها سياسة لبنان الخارجية في تلك الفترة:

١. تصريح ألفرد نقاش، وزير خارجية لبنان في حكومة الرئيس سامي الصلح الثالثة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٥:
«إن موقف لبنان من هذا الحلف (بغداد) هو موقف الدول التي تبارك ولا تشترك... إن الحكومة اللبنانية ستسعى في اجتماع مجلس الجامعة العربية الى إقناع الدول العربية بمزايا الخطوة التي أقدمت عليها الحكومة العراقية، داعية الى الإشتراك فيها...».

٢. تصريح الدكتور شارل مالك، وزير خارجية لبنان في حكومة الرئيس سامي الصلح الخامسة أمام لجنة الشؤون الخارجية بتاريخ ٤ كانون الأول ١٩٥٦:
«لا بدّ أن ينضمّ (لبنان) بشكلٍ ما الى المعسكر الغربي لأن نظرية الحياد غير عملية ولا تقوم على أساس صحيح، وعلى لبنان أن يجد أفضل وسيلة للإرتباط بالولايات المتحدة».

تجِد هذه السياسة المتدرّجة أو المتدحرجة – سيّان – ذروتها بإنضمام لبنان الى «مبدأ آيزنهاور» بناء على محادثات الدكتور شارل مالك في واشنطن بتاريخ ٦ شباط ١٩٥٧ والمحادثات اللاحقة مع السفير جيمس ريتشاردز، مبعوث الرئيس الأميركي، في بيروت بتاريخ ١٤ آذار والتي تمخّض عنها بيان مشترك موّقع بتاريخ ١٦ آذار ١٩٥٧ ومصدّق عليه في مجلس النواب بتاريخ ٤ نيسان ١٩٥٧.

أعتقد بأن البيان هو نقطة تحوّل أساسية في سياسة لبنان الخارجية وفي أحداث ستشهدها المنطقة بعد أن وضع لبنان تحت المظلّة الاميركية. وللتذكير، يستند «مبدأ آيزنهاور» الى «رسالة» موّجهة من الرئيس الأميركي الى الكونغرس بتاريخ ٥ آذار ١٩٥٧ والتي تنصّ على إستعداد الولايات المتحدة للتجاوب مع رغبة دول الشرق الأوسط المهدّدة بخطر إعتداء سافر من الإتحاد السوفياتي، بتقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية لها. سيؤدّي هذا المبدأ فيما بعد الى نزول قوّات المارينز على شاطئ الاوزاعي في ١٥ تموز ١٩٥٨، وإن يكن في «غياب الإعتداء الشيوعي

الصريح» كما لاحظ السفير الأميركي في لبنان Robert Mclintoch في الفترة ١٩٥٧ – ١٩٦١. (١٩٩٦، Little Douglas, His Finest Hour, Eisenhower, Lebanon and the M.E crisis ١٩٥٨).

على خلفية النزاعات الشرق أوسطية العائدة لخليط غريب وعجيب من القومية العربية الناصرية الصاعدة، ووجهات التمدّد الشيوعي، وحماية المصالح الإستراتيجية الأميركية تحت أي مسمّى، ستزداد الهوّة بين لبنانيين لم يرتقوا بعد الى مستوى المواطنة وسيأتي فؤاد شهاب رئيساً توافقياً، حذراً من السياسيين، لإستعادة زمام المبادرة على الأسس الميثاقية، متّبعاً نهجاً إصلاحياً شاملاً، رائداً برؤيته وتنظيمه ويقظته وإعتدال سياسته الخارجية القائمة على متانة الوحدة الوطنية، وهي الضمانة للسلم الأهلي في بلدٍ تعوزه المناعة السياسية، بقدر ما هي الضامنة لثبات الخطى التي «تضع لبنان في المنزلة الكريمة التي يستحقها في البلاد العربية وفي العالم...» (كلمة الرئيس شهاب، ٤ آب ١٩٥٨).

وبالعودة الى مسلسل الأحداث وجنوح السياسة الخارجية عن الوسط الميثاقي، إنّ تسليط اللائمة على عهد الرئيس كميل شمعون غير دقيق، فالكلّ، برأيي، تمادى وإستنبط المشاعر والأحلام القديمة.

في «ورشة تفكير ونقاش حياد لبنان، التحديّات والفرص» تاريخ ٢٥ و٢٦أيلول ٢٠٢٠، يعزو الدكتور كميل حبيب سبب «سياسة الرئيس شمعون المتشدّد في تأييده للسياسة الغربية في الشرق الأوسط (الى انه) توّجس خوفاً على إستقلال لبنان مع صعود نجم الرئيس جمال عبد الناصر وإزدياد التأييد العربي لشعاره في الوحدة العربية». ومن جهة المعارضة، «الصحيح أيضاً أن تطلّع غالبية المسلمين الى الإنضمام الى وحدة عربية بزعامة عبدالناصر وجعلِهم من دمشق محجّة... وتلقّيهم الدعم اللوجستي والأسلحة من العاصمة السورية كانت كلّها (مع توقيع لبنان على مبدأ ايزنهاور) خروجاً عن الميثاق الوطني». (دولة لبنان الكبير، عبدالرؤوف سنّو).

رابعاً – ميزات التجربة الشهابية

في زمن القهقرى في لبنان، يبزغ فؤاد شهاب من جديد، فللتاريخ رسائل ووسائل للتواصل مع مستقبل لبنان عبر هذا الرجل العائد من الماضي دون حملات دعائية أو ترويجية. لعلّ في ذلك إلتفاتة كريمة من التاريخ نفسه أو حنين من اللبنانيين في هذه الظروف العصيبة، الى الدولة ومقوّماتها، وأهمها المؤسسات والحوكمة الرشيدة والعدالة والمساواة والحرية والتنمية والكفاءة والقانون، التي ارتبطت بإسمه بعد أن تملّك اليأس اللبنانيين، ولأن العيش الكريم محرّم في بلدنا.

أثق بحدْس شباب اليوم، الباحث عن فؤاد شهاب وكأنه «بابا نويل» في كل مقالة أو منشورة عن الإصلاح والتقدّم، وبأصدقاء لبنان في المجتمع الدولي الذين أسدوا النصح مؤخراً لإقتفاء خطى الرئيس فؤاد شهاب في حكم لبنان في هذه المرحلة المصيرية ووقف هرولة الإنحدار.

إن إختصار مواصفات التجربة الشهابية أو محاولة إستقرائها بكلماتٍ يبقى عملاً نسبياً لا يفي الحقيقة حقّها، كمن يبحرِ في اليمّ العميق دون إتقان رياضة السباحة وأصول الغطس، خاصّة وأن التجربة الشهابية لا تزال مادة غزيرة ومستحبّة لدى الباحثين والإصلاحيين لشغفهم بعمقها ولقدرتها على التأقلم مع الأحداث، وحيث «العالم، كما يقول الوزير فيليب تقلا، يتطوّر بسرعة بينما نحن نمشي الهوينا».

وفيما لو تسنّى لنا إعتماد مقاربات التجربة الشهابية مقترنةً ببيان حكومة الإستقلال الأولى تاريخ ٢٥ أيلول١٩٤٣، لحللنا راهناً الكثير من مشاكل لبنان، إذ رغم التحوّلات والمستجدّات لا يزال الصراع قائماً بين عوامل التفرقة وبين عناصر الوحدة الوطنية في الكيان اللبناني. إنه المركبة التي تحمل اللبنانيين، وعلى وقع الأعاصير الخارجية والأعجمية والمحليّة والطموحات الداخلية تتحرّك المركبة أبداً، إمّا لتعوم كسفينة نوح أو لتغرق مثل « التايتنك» Titanic.

لذلك، سأستعرض ثلاثة عوامل مؤثّرة في إبحار الرئيس فؤاد شهاب بالمركبة، وهي على التوالي:

١– صناعة الحكم بوجهيه الداخل والخارج كما يقول الوزير فيليب تقلا، والترابط بين الإثنين.
٢– الوحدة الوطنية.
٣– التحوّلات الدولية عام ١٩٥٨ ذات الصلة بالتجربة الشهابية.
٤– إستخلاص الدروس والعِبَر في السياسة الخارجية.

١ – الشهابية في الداخل.

بإختصار كلّي، عُرِف عن فؤاد شهاب إدراكه العميق لتركيبة لبنان وحساسياته وتوازناته وتقييمه السلبي لمحترفي السياسة و»أكلة الجبنة»، ولأساليبهم المرتبطة «بالمصلحة الخاصّة والفساد والمراوغة والإقطاع»، ممّا ولّد لديه مشاعر الأنَف والإشمئزاز منهم، المتأثرة بدورها بتنشئته العسكرية وثقافته وقيَمه، وهو دستوري وميثاقي بإمتياز ويقتدي بمرجعية « الكتاب» كيفما تحرّك. لذلك عَمِل ضمن ضوابط الميثاق بل أعاد تشغيل ضوابطه، وبمعنى آخر حمى اللبنانيين من العدائية و»العدوان» المتبادل في كيان هو أقلّ من وطن وفيه تكون الولاءات للجماعات والوسطاء وليس للدولة.

وعلى خلفية الكيان اللبناني المحمّل بالكيانات المتناحرة، أتى الرئيس شهاب الى الحكم نتيجة تسوية بين الأميركيين والناصرية المصرية على «أساس أنه حلّ التعادل السلبي»، كما يقول الوزير فؤاد بطرس محّدثاً غسّان شربل. ويضيف « في المباراة، لم ينتصر أحد لأن فؤاد شهاب لم يكن أميركياً و لم يكن مصرياً، ولكنّه كان يراعي هذا وذاك بإعتبار أن كل واحد كان يقبل به ليس لأنه له، بل على أساس انه ليس ضدّه، وهكذا تحصل التسوية» (كتاب لبنان دفاتر الرؤساء). وبتعبير آخر منسوب الى الرئيس صائب سلام، إنتهت ثورة ١٩٥٨ «بلا غالب ولا مغلوب».

وعلى هذه التوازنات الحسّاسة الموروثة والقائمة أصلاً على «فائدة» السلبيات وعلى إستبعاد الضربات القاضية لأي فريق، سيقتضي على فؤاد شهاب حكم لبنان بالمحافظة على ميثاق أشبه بالفراشة، إذ هو مغلّف بغشاء رقيق

من الوحدة الوطنية، ومثل جناحيها سريع العطب. ولم يرتقِ الميثاق بعد من رقّة الفراشة الى صلابة النسور للتحليق في الآفاق العالية.

وفي قراءتي لخطب الرئيس فؤاد شهاب وبيانات مختلف الحكومات الشهابية و لأبحاث عائدة لتلك الفترة، سيبادر الى تحييد الناصرية، بمفهومهما الوحدوي العربي بدءاً «بإجتماع الخيمة السيادية» في المنطقة الحدودية بين لبنان وسوريا بتاريخ ٢٥ آذار١٩٥٩. وبذلك يكون الرئيس شهاب قد عطّل محرّكين منعاً للتفرقة والفراق بين اللبنانيين وهما المدّ الناصري الثوروي داخل لبنان والمدّ الأميركي إستمراراً «لمبدأ آيزنهاور»، ورَسَمَ سياسة لبنان الخارجية. فلم يتحرك قِيد أنملة عن مكانه على الحدود ولم يذعن لإقتراح عبدالحميد السرّاج المتشدّد إستقبال الرئيس عبدالناصر قبال الطوافة العسكرية.

وبالنتيجة، لا الرئيس شهاب سيقحم لبنان في محاور إقليمية ضدّ الناصرية (أو حتى معها)، ولا الرئيس المصري سيتدخل في شؤون لبنان الداخلية أو يحرّض على إنضمام لبنان الى الوحدة المصرية السورية (كتاب الصديق نقولا ناصيف، جمهورية فؤاد شهاب).

إن مراعاة الناصرية لم يعنِ تكبيل يدي الرئيس شهاب في السياسة الخارجية ولا سيما في موضوع «الإنفتاح التقليدي على الغرب القريب والبعيد»، كما يقول نقولا ناصيف. فلفرنسا وحاضرة الفاتيكان «منزلة خاصة في قلب الرئيس». فالاولى بحكم ثقافته وسلوكه العسكري والثانية بفعل تديّنه الشخصي وتقشّفه ونمط عيشه. ولدى الإثنين، كان موضع تقدير كبير.

٢ – الشهابية في الخارج.

علاوة على ماتقدّم، تتّضح معالم السياسة الخارجية الشهابية من خلال خطب الرئيس شهاب منذ إنتخابه رئيساً في ٣١ تموز ١٩٥٨، فجلسة القسم في ٢٣ أيلول ١٩٥٨ وتباعاً خلال ولايته، بالإضافة الى البيانات الحكومية ومواقف وزير خارجيته فيليب تقلا، خلفاً للحاج حسين العويني. أعرض تباعاً لبعض عناوينها:

أ – في الأسس، جرى تثبيت السياسة الخارجية على قاعدة الوحدة الوطنية ودرء الأخطار عنها والحفاظ عليها وتنميتها بالعدالة الاجتماعية وفرص العمل، وتكافؤ الفرص وإنماء المناطق المحرومة وتحويل الولاءات من الجماعات الى الدولة وتعطيل دور وسطاء الخدمات. إنها سياسة خارجية مرتبطة الى حدّ بعيد بالسياسة الداخلية، كما أدلى وزير خارجيته أمام لجنة الشؤون الخارجية بتاريخ ٢٥ آب ١٩٦٢، وقبل ذلك بأعوام في محاضرة مرجعية بعنوان «مقوّمات السياسة الداخلية اللبنانية» تاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٥٦ (عهد الندوة اللبنانية، دار النهار).

«فمن البديهي، يقول الوزير تقلا، لا قوّة في الخارج بدون قوّة في الداخل، ولا إحترام لدولة في الخارج بدون إلتفاف الأمّة حولها في الداخل، وفي أي حال، لا قيمة لأية سياسة خارجية ولا وزن للناطق باسم الدولة أو لممثلها في أي قضية خارجية إن لم يكن الحكم مستقرّاً في الداخل والشعب راضياً عنه».

ب – على الصعيد الدولي، «لا يُلزِم لبنان نفسه إلا بشرعة الأمم المتحدة، فلا قواعد ولا أحلاف ولا امتياز لدولة على أخرى، ولا انتساب الى كتلة من الدول، بل تعاون مع الجميع على أساس الإحترام والمصلحة المتبادلين».

ج – على الصعيد العربي، من البديهيات، الإلتزام بميثاق جامعة الدول العربية والحرص على الإحترام المتبادل لإستقلال وسيادة ونظام كل بلد عربي وعدم التدّخل في شؤونه الداخلية، والتضامن مع العرب في قضاياهم الكبرى وعلى رأسها قضية فلسطين. بالإضافة إلى تلك المسلّمات، يبدو لي أن لبنان آلى على نفسه دور المصلح الاجتماعي إذ عندما ينقسم الصفّ العربي، فإنه «لا ينحاز الى هذا الفريق أو ذاك بل يسعى الى التقريب بين الأطراف العرب إذا إستطاع». (الدكتور باسم الجسر نقلاً عن الرئيس شهاب – النهار ٢٥ نيسان ٢٠٠١).

د – الحياد: وبحكم مقتضيات الداخل وحفاظاً على متانة الوحدة الوطنية المنبثقة من الميثاق ومآله، وحرصاً على تعميم «الإخلاص والصراحة والوّد» مع الدول العربية، وعلى «الكرامة والصداقة» مع الدول الأجنبية بعيداً عن المحاور، «ستكون بلادنا أمينةً لسياستها في الحياد وعدم التدخل» كما ناشد الرئيس شهاب اللبنانيين بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٦٣.

ولم تكن السياسة الخارجية دستورية بجوهرها فقط، بل تتقاطع أحياناً مع مصطلحات العهد الإستقلالي الأول. فبقدر ما «الإستقلال... نعمة شاملة» في بيان حكومة الرئيس الصلح الاولى تاريخ ٢٥ أيلول ١٩٤٣، ف»الإستقلال هو نعمة لا تعادلها نِعمة» في بيان استقالة الرئيس شهاب بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٦٠. فالنعمة، في الحالتين، تنمّ عن إيمان بالله وإمتنان له وتنطوي على مناشدة اللبنانيين للحفاظ عليه.

خامساً – التحوّلات الدولية والرياح المؤاتية

يشكّل تأثير الرياح والتيارات عاملاً مهمّاً في ملاحة السفن، فيما مهارة الربّان أساسية بطريقة إستخدام أو تلافي تأثيراتها، وبانتهاج مسار الإبحار، متتبعاً الأرصاد الجويّة البحرية لضمان سلامة السفينة، وصولاً إلى برّ الأمان.

سيستفيد لبنان من سكون الرياح ومن حدّة النزاعات مرحلياً، وبانقشاع واضح، سيقود الرئيس فؤاد شهاب السفينة، كما سيتبيّن من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٢٣٧(ES-III) تاريخ ٢١ آب ١٩٥٨.

كان ذلك العام حافلاً بالأحداث في منطقة الشرق الأوسط وبتنازع المصالح الدولية في خضمّ النزاعات الإقليمية التي شملت مصر وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية والأردن ولبنان إلى حدّ تقديمه شكوى ضدّ الجمهورية العربية المتحدة أمام مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٢ أيار ١٩٥٨ واتهامها بالوقوف وراء الأحداث فيه، «وتسلّل العصابات المسلّحة من سوريا إلى لبنان وإقدام هذه العصابات على إزهاق أرواح اللبنانيين» وعلى العموم «التدخل في شؤون لبنان»(أرشيف الجامعة اللبنانية الاميركية)، تزامناً مع شكوى لبنان أمام جامعة الدول العربية للغرض ذاته.

وبإستثناء قرار ايفاد مراقبين أمميين إلى لبنان للتحقّق من مضمون الشكوى بتاريخ ١١ حزيران ١٩٥٨ وزيارة أمين عام الأمم المتحدة Dag Hammarskjöld بتاريخ ١٩ و ٢٠ منه، إصطدم البتّ بالشكوى اللبنانية بالفيتوات على مشاريع القرارات من الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا.

وتشير دنيز عمون في كتابها Histoire du Liban Contemporain إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت آنذاك النظر في مسألة الشرق الأوسط، التي تعني في الحالة الحاضرة لبنان والأردن، بناء على اقتراح وزير خارجية الاتحاد

السوفياتي Andreï Gromyko، فبدأت المناقشات بتاريخ ٨ آب ١٩٥٨، مع العلم بأنه يمكن للجمعية العامة للأمم المتحدة وفقاً للمادة ١١ من ميثاقها أن تناقش أية مسألة لها صلة بحفظ السلم والامن الدولي يرفعها إليها أي عضو من أعضاء الامم المتحدة ومجلس الامن...فيما عدا ما تنصّ عليه المادة ١٢» منه.

وما أثار الدهشة وقتئذٍ هو الموقف الوفاقي لمصر لدى التداول بمشروع القرار إثر عرضٍ مصري لحلّ الأزمة اللبنانية على الولايات المتحدة، كما يرِد في مذكرات الرئيس آيزنهاور والذي «لم تكن بنوده سيئة» حسب الرئيس الأميركي.

في كافة الأحوال، إن مشروع القرار الذي أعدّته الدول العربية الأعضاء، وهي الجمهورية العربية المتحدة والأردن والعراق والسودان واليمن والمملكة العربية السعودية وليبيا، سَيُعْتمد بالإجماع بتاريخ ٢١ آب ١٩٥٨ مما دلّ على حصول توافق عربي – عربي على أساس المادة ٨ من ميثاق جامعة الدول العربية المتعلّقة بالإحترام المتبادل للدول الأعضاء لأنظمة الحكم في كلّ منها والإحجام عن الأعمال الآيلة إلى تغييرها.

ومتابعة لهذا المنحى التوافقي الآيل إلى نزع فتيل التوتر، سيستجيب مجلس الامن الدولي بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٥٨ لطلب لبنان المؤرّخ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ «حذف» (rayer -delete) الشكوى التي تقدّم بها ضد الجمهورية العربية المتحدة من لائحة المسائل list of matters المرفوعة إليه ضمن إخراج دبلوماسي غير مسبوق بالتعاون مع أمين عام الامم المتحدة (محفوظات الامم المتحدة لعام ١٩٥٨ جزء ٢ الفصل ٨ complaint by Lebanon). فلم يكن لبنان في ذلك اليوم مدرجاً على جدول أعمال مجلس الامن، وتمّ الإكتفاء بتسجيل القرار على حدة وإبلاغه الجمعية العامة،إلحاقاً بقرارها الآنف الذكر رقم ١٢٣٧ المتعلّق بلبنان والاردن.

وبدبلوماسية هادئة، جرى إغلاق الستار على مبدأ آيزنهاور، إثر زيارة مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الادنى William Rowntree إلى بيروت بتاريخ ٨ كانون الاول ١٩٥٨، مع الحفاظ على علاقات الصداقة مع الولايات المتحدة.

وفي التفاصيل إن قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم (ES III) ١٢٣٧ تاريخ ٢١ آب ١٩٥٨ مقسّم إلى ٤ أقسام منها الفقرات العاملة التالية:

القسم ١ – الفقرة العاملة ١

«ترحّب (الجمعية العامة) بالتأكيدات المتجدِّدة التي قدّمتها الدول العربية لإحترام المادة ٨ من ميثاق جامعة الدول العربية.»

القسم ١، الفقرة العاملة ٢

«تناشد جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للعمل بدقة وفقاً لمبادئ الإحترام المتبادل لسلامة أراضي الدول وسيادتها ولعدم التدّخل الصارم في الشؤون الداخلية لكلّ منها... ولضمان توافق أقوالها وأفعالها مع هذه المبادئ».

القسم ٢

«تطلب من الأمين العام (للأمم المتحدة) أن يتخذ على الفور وبالتشاور مع الحكومات المعنية الترتيبات العملية التي من شأنها أن تساعد بشكل ملائم في دعم مقاصد ومبادئ الميثاق في ما يتعلّق بلبنان والأردن في الظروف الحالية وبالتالي تسهيل الإنسحاب المبكّر للقوات الأجنبية من البلدين.»

وهكذا استكانت الأمواج، فأقلع فؤاد شهاب بالمركبة اللبنانية مع طاقم مثله، متقيّداً بدقة بـ«أنظمة الملاحة»، مدركاً تماماً المناطق الوعرة وحيتان السياسة اللبنانية، فلم يجهز عليها وإنما استطاع احتواءها وتلافي شرّها. وحيث أنها نهِمة بطبيعتها، سوف تأكل الأخضر في لبنان وتستهلك اليابس منه في العقود اللاحقة.

ومع متغيّرات العلاقة بين مصر وسوريا، سيتحسّس لبنان مفاعيل الإنفصال بينهما بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٦١ والتي «تراوحت، كما يقول الصديق نقولا ناصيف، بين الإستفزاز والتخاطب النزق والتهديد بإغلاق الحدود البرية»، مع تمسّك فؤاد شهاب بسياسته الخارجية القائمة على الحياد في النزاعات الإقليمية، وعلى علاقات الإخوة والودّ مع الدول العربية ومراعاة مطالب البلدين بالقدر الممكن، وهما الأكثر تأثيراً على أوضاعنا الداخلية.

إن أهمية فؤاد شهاب تكمن في تحييده تأثير الناصرية على كيان لبنان. وحيث أنه المُحاور الأول للرئيس جمال عبد الناصر، فلا أحد يتجاوز أو يتقدم أو يوازي فؤاد شهاب في علاقته الثنائية مع الرئيس المصري. وبالقدر ذاته من الاهمية، ظلّ لبنان يتلقى المساعدة الاميركية ورئيسه موضع احترام الولايات المتحدة دون الإنزلاق إلى تحالفات ضدها أو معها.

سادساً - الدروس والعِبر

قام العهد الشهابي بعمل مكثّف خلال ٦ سنوات، ولكنّ إنجازاته إمتدّت إلى عقود وشكّلت صمّام أمان لدولة تقاعست عن الإستمرار بالوتيرة ذاتها حتى أصبح المستور منظوراً، فحصل الإنهيار. لذلك أتساءل ماذا بقي من إرث الرئيس فؤاد شهاب؟ السيرة الذاتية بطبيعتها مُشعّة ولم تنتهِ أو تأفل بوفاته. وأعتقد بأن التاريخ هو النيابة العامة المدافعة عن إنجازاته ضدّ «الداينوسور» السياسي الفاسد الذي أجهد مؤسساته فأجهضها، ونهش هيكليتها وامتصّ حيويتها ولفظها عظاماً مُحلّلة بفعل فجوره وفساده. والعبرة في كيفية معاودة بناء الدولة والوطن بالإستفادة من التجربة الشهابية. وفي ضوئها، أخلص إلى بعض التوصيات.

١ – لماذا الشهابية مؤاتية لهذه المرحلة؟

مثل دستور الجمهورية الخامسة التي واجهت منذ حوالي عام أزمة سياسية حادة، فتمكّن الدستور من إستيعابها نظراً لعمق مندرجاته، لا تزال التجربة الشهابية نهجاً مؤسساتياً وتنموياً رائداً يتوّخى الحلول

لواقع لبناني معقّد بالتصدّي للتناقضات ومؤثرات الخلافات والنزاعات والتنازعات في المنطقة بمقاربة متعدّدة الأبعاد وقائمة على الرؤية والعلم والإصلاح والإنماء الشامل والإستقامة والعدالة والإعتدال وفكرة الغد بعيداً عن الإتكال والإرتجال والمعالجات الظرفية و»المقاييس الطائفية» كما يرِد في خطب الرئيس شهاب.

تتقاطع هذه المقاربة مع وصف وزير خارجيته فيليب تقلا الحكم «المدرِك مسؤوليته (بأنه) يعمل دوماً عبر حاضره على إستقراء المستقبل وعلى التخطيط والتصميم لتأمين غدٍ أرحب وأغنى... فيضع مرافق البلاد ومعنويات الأُمة في حالة تعبئة دائمة لتجابه كل طارئ، فينام الراعي وتنام الرعيّة وكلاهما مطمئن إلى أنه لن يستفيق مذعوراً على طرق الحوادث». في هذا الكلام الكثير من مدلولات الشهابية.

٢- كلمة «السرّ» عند الشهابيين : الدولة

يلخّص غسان شربل هذا المُعطى في كتابه «لبنان دفاتر الرؤساء». فالشهابيون «إعتبروا الدولة دائماً الملجأ والمظلّة»، بل خشبة الخلاص، «لشعورهم بأنّ كل خيار آخر سيكون خياراً أقلّ من حجم الوطن وخياراً غير ملائم مع تركيبة لبنان». ولكن ليس أي دولة، بل دولة القانون، العادلة والمُهابة. ولم يفقه ورثة «الداينوسور» السياسي حتى الآن بأن الدولة ليست مجموعة دويلات، كما أن المصلحة العامة ليست مجموع المصالح الخاصة.

٣- «أرجوحة القمر» ومرجوحة الميثاق

الميثاق الوطني، وهو العمل الخلوق للثنائي بشارة الخوري ورياض الصلح، يُذكّرني بالأرجوحة. فالمرجوحة هي المقعد المعلّق بحبلين ولكنّ استعمالها رهن بنظام تثبيت مُحْكَم لضمان السلامة والأمان ومتانة الحبال، فلا هي تنقطع ولا الجالس يهوى بفعل الإهتزاز والتأرجح.

وفي لبنان، نتيجة فقدان عناصر ومهارات التأرجح والوعي لأهمية الحركات المتوازنة، سقط الميثاق ضحيّة الجناحين عام ١٩٥٨، ولن تكون السقطة الأخيرة. عناية رياض الصلح الحريص على طمأنة الكلّ في كل خطوة مدروسة لم تكفِ. إلتقط فؤاد شهاب الميثاق، فعاد يتحرّك بسلامة وسلاسة وإنتظام. في كتاب صلاح لبكي «أرجوحة القمر»، الحركات تلامس الحبيب برقة ؛ فؤاد شهاب حرّك الميثاق بدقة!. إنه ميثاقي متشدّد أي حريص على عدم إنقطاع حبليّ المرجوحة. رُبّ قائل بأن موضع الخلل موجود في الميثاق عينه، بإعتبار «أن نفيين لا يكوّنان أُمّة» كما قال جورج نقاش، وبأنهما «لا يحدّدان بقدر ما يعطّلان» كما ورد في بيان حكومة الرئيس رفيق الحريري بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٩٥.

ولكنني مقتنع، في ضوء البيان المرجعي والرؤيوي لحكومة الرئيس رياض الصلح بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٤٣، بأن هناك فرق بين عدم إكتمال العناصر وبين عدم إكتمال التنفيذ الذي يقع على عاتق الحكومات اللاحقة. وفيما لو دقّق المسؤولون كفايةً في فقرات بيان حكومة الرئيس رياض الصلح ولاسيما في سعيها الى أن «تربّي النشء تربية وطنية صحيحة... وأن تُخْرِج نشأً واحداً موحّد الهدف والشعور والوطنية» لوجدوا أن البيان المذكور هو نبراس لكلّ اللبنانيين وخارطة طريق لتعزيز الميثاق بين اللبنانيين والإرتقاء إلى المواطنة.

تابع الرئيس شهاب هذا التوجّه، إذ إن «التربية الإنسانية (عنده) خدمة ورسالة. خدمة الفرد، وخدمة المجتمع بإنشاء المواطن الحق».

إن ميثاقاً بهذه الدقة، لإستقرار السلم الأهلي في الداخل والتعامل بأخوّة وصفاء وودّ مع الدول العربية وتحاشي المزالق الإقليمية، يستدعي خصوصية التعاطي في تطبيقه واستخلاص «درس مزدوج» بتصور الوزير والصحفي العريق جورج نقاش:

«على الصعيد الداخلي، لا يمكن لرئيس الدولة في لبنان أن يكون زعيماً حزبياً. وعلى صعيد العلاقات الدولية، إن أي خيار سياسي يُمكن ان يؤدّي إلى تقسيم لبنان محظور علينا». (ويضيف) إن القاعدة الأساسية التي يجب أن ترعى السياسة الخارجية اللبنانية هي عدم الإنحياز. (محاضرة الشهابية، أسلوب جديد، لجورج نقاش، ١٩٦٠، عهد الندوة اللبنانية، دار النهار).

٤- خصوصية الحياد اللبناني

بحكم الترابط بين واقع لبنان وفئاته المُتفتتة والمتفاوتة «وهوائياتها» وهواياتها وأهوائها وبين المؤثرات الجيو – سياسية، انتهجت حكومات الرئيس شهاب سياسة الحياد المُستندة إلى هذا الواقع. وإنما الحياد لا يعني بأي حال نظاماً دستورياً، وإنما تحييد لبنان عن الصراعات الدولية والإقليمية، فلا يتحوّل مسرحاً لها ولا طرفاً فيها ولا يتأثر بتداعياتها. ومع ذلك، ظلّ لبنان وفيّاً لقضايا العرب الكبرى التي أجمعوا على الدفاع عنها. وسنرى لاحقاً بأنه كلّما إنزلق لبنان الى المحاور او أهملت أو عجزت حكوماته عن العمل بموجب هذه القاعدة الذهبية، صادفته الويلات حتى تاريخه.

ولمّا كان الكيان اللبناني قائماً على الميثاق بين الأطراف اللبنانية المتعارضة في نظرتها الى الجوار والمنطقة، فإن الحياد يقطع الطريق أمام إستثارتها بالتدّخلات الخارجية او إنصراف تلك الاطراف نحو الخارج، ما يؤدي الى عواقب وخيمة، وأخطرها تفكّك الوطن وانهياره.

٥- الخروج عن الميثاق

من المؤسف القول بأن الإستقرار، بكافة صوره، خلال العهد الشهابي الأول كان عابراً أو استثنائياً، إذ جنح سياسيو لبنان لاحقاً وخلال فترات مختلفة نحو مواقف راديكالية ومتطرّفة تعكس جهلاً أو تجاهلاً للتجارب ولقواعد ديمومة الأوطان ولا سيما إذا تعدّدت مجتمعاتها وتنوّعت آراؤها، فأصبح لبنان

مُستَقرّاً للغير، ومكوّناته اللبنانية مُستقرّة في حضن غيره من الدول، أو أنها شايَعَتْ الغير دون إحتساب دقيق للأثمان وللتداعيات عليها جميعاً. وعلى سبيل المثال، أذكر أربع حالات:

– اتفاق القاهرة ١٩٦٩

– اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣

– «عصبة الأمم» المتحاربة في لبنان مباشرة أو بأذرع لبنانية ١٩٧٥– ١٩٩٠، والحكومتان في الفترة ١٩٨٩–١٩٩٠.

– حرب إسناد غزة في ٨ تشرين الأول ٢٠٢٣

وفي كل تلك الحالات، تنكفئ الإرادة الوطنية الجامعة أو تنهزل أو تنهزم أو تُهمّش. ولكنّه تحديداً في الحالة الأخيرة، ونظراً لعواقب الأبواب المشرّعة، قصداً أو عرضاً، أشير إلى مستجدات الفصائل الفلسطينية المسلّحة التي دخلت لبنان وفعّلت نشاطها فيه أثناء حرب غزة، كما يبدومن تقارير أمين عام الأمم المتحدة الدورية الخاصة بتنفيذ القرار ١٧٠١ التي تتناول الفترة ما قبل تلك حرب وخلالها.

أ. التقرير الدوري رقم S/٢٠٢٣/٥٢٢ تاريخ ١٣ تموز ٢٠٢٣ (أي قبل نشوب الحرب) الذي تطرّق الى ظاهرة ثابتة في الفقرة ٣٥ وما سبقه من تقارير.

يقول الأمين العام: «ولم يُحْرَزْ أي تقدّم نحو تفكيك القواعد العسكرية التي ما زالت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وفتح الإنتفاضة تحتفظ بها».

ب. التقريرالدوري رقم S/٢٠٢٤/٢٢٢ تاريخ ٨ اذار ٢٠٢٤، فقرة ٣٤ عن الفترة الممتدّة من ٢١ تشرين الأول ٢٠٢٣ ولغاية شباط ٢٠٢٤، (أي خلال حرب الإسناد) حيث ترد المستجدّات المتعلّقة بالفصائل الفلسطينية المسلّحة في لبنان كما يلي:

«أعلنت جماعات مسلّحة أخرى غير تابعة للدولة، منها سرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي

الفلسطينية وكتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس وقوات الفجر التابعة للجماعات الإسلامية مسؤوليتها عن هجمات على شمال إسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير».

إن هذا الوجود الفلسطيني المسلّح يحرّك مشاهد مألوفة في الذاكرة اللبنانية، ويكشف، من جهة، الوهن في الدولة اللبنانية وسهولة إختراقها، ومن جهة أخرى تجاهلاً فلسطينياً للسلطات اللبنانية، وعدم الإتعاظ من مرحلة مأساوية للجميع عندما حاولت التنظيمات المسلحة الإستيطان في لبنان على حساب كيانه وسلمه الأهلي والقضية الفلسطينية.

وفي كل ما تقدّم، السمة البارزة هو الإخلال بمقتضيات الميثاق الوطني والتجاهل الصارخ لمنطق الدولة.

٦- الشهابية والمتغيّرات الساخنة

يواجه لبنان إستحقاقات حاسمة في الداخل، وتحوّلات ساخنة في الخارج تتقاطع مع حالة من عدم اليقين في العالم.

أ – في الداخل الأزمات متنوّعة ونوعية خطيرة، منها الإنهيار العام المؤسساتي والأخلاقي، و«الكساد المتعمّد» حسب تقرير البنك الدولي بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٢ والبؤس الثقيل والنموذج اللبناني الساقط في إمتحان القيَم. وباستثناء البعض، لا قبّعة ولا قبّة فوق رأس اللبناني إلا الغرور المرادف للطموح. كل ذلك في إطار نظام سياسي ضائع وعاجز عن تجاوز «البولييارشية» La Polyarchie حسب توصيف استاذي في كلية الحقوق Jean Claude Douence،وحيث الجماعات المتعايشة بحذر لا تتردّد، صوناً لمصالحها، في «إتباع أسلوب التفاهم المتقطّع الذي يتخلّله أحياناً ميل الى المناورة او الخصومة الحادة التي قد تنتهي بإستعمال القوّة المسلحة»، كما يبدي الدكتور محمد مجذوب في «القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان». وبالممارسة، يبدو لي أن النظام اللبناني جنح أحياناً نحو نظام المجلس Le régime

d'assemblée من خلال الدور القوي الذي أدّاه رئيس السلطة التشريعية في مسائل التفاوض المنوطة أصلاً بالسلطة التنفيذية.

وفي التحدّيات، لا يُخفى الخطر الوجودي نتيجة تقاسم ثلاثة شعوب الأرض اللبنانية، وهم الشعب اللبناني الأصيل، والنازحون السورين واللاجئون الفلسطينيون. وتبعاً لموقع اللاعبين الإقليميين والدوليين، يجري التصرّف مع لبنان بكل أسف وكأنه ملاذ او مكبّ، فيما عملية إعادتهم تراوح مكانها وتستنزف طاقات الدولة اللبنانية المضيفة لهم عنوة. وأخشى مع مرور الوقت أن يترسّخ إندماجهم المحلّي. ففي لبنان، ضاعت الفرص على أبنائه وهو بلد الفرص الضائعة للآخرين، وكاد أن يفقد جنوبه نتيجة عاملين بارزين، مطامع إسرائيل بأرضه وخطرها الكياني وحسابات لبنانية غير دقيقة.

ب – أما في الخارج الإقليمي، وللتذكير، يقول وزير خارجية الرئيس فؤاد شهاب فيليب تقلا عن الخطر الاسرائيلي عام ١٩٥٦، أي قبل توّليه مهامه، بأن «أبعد التطوّرات أثراً وأشدّها خطراً هو قيام إسرائيل في قلب هذا المحيط وعلى حدودنا»، مُنبّهاً إلى «مرحلة يتأهّب بعدها الصهيونيون لكسر الطوق المضروب عليهم والإمتداد عبر حدودهم وإستعمار البلاد المتاخمة لهم (عهد الندوة اللبنانية).

وإذا قارنّا هذا الرأي المعتّق بخوابي الزمن والمُحنّط بلفّافات العقل، نُدرك مدى عمق الرؤية لدى فيليب تقلا، على أمل أن تلهم تلك العقول الكبيرة التي نستذكرها اليوم الحكمة والعبرة لترسيخ الوحدة الوطنية ولإستعادة النقاط الثلاث عشرة التي إحتلّتها إسرائيل والتي أضافت إليها خمس تلال نتيجة حرب الإسناد، ناهيك عن الشهداء والضحايا والدمار والأضرار الهائلة، واستباحتها سيادة لبنان وسفك دماء أبنائه.

وبعد انحسار الدور السوري في لبنان منذ عام ٢٠٠٥، ليس سراً بأن لبنان تأثّر من إرتدادات الدور الإيراني في المنطقة.

في كتابه «رجال دولة» يقول Bruno le Maire في يومياته عن فترة عمله مع رئيس الحكومة الفرنسية الأسبق Dominique De Villepin (٢٠٠٥–٢٠٠٧): «لدى إيران وعي قويّ لذاكرتها وتاريخها، وكذلك لثقلها الإقليمي. ولكنها تبحث قبل كل شيء عن الإعتراف بها». وبعد إنقضاء حوالي عقدين على كلامه، أصبح الثقل مُشكلة لنا ولغيرنا، وربما لإيران نفسها. وقد تكون الحلول بتنقية العلاقات الثنائية بمقاربة عربية جامعة وبالاتصال المباشر في التوقيت الملائم،كما فعل الرئيس فؤاد شهاب مع الرئيس جمال عبد الناصر.

وفي المؤثرات المباشرة، تأتي سوريا، وهي العمق الجغرافي للبنان، كبندٍ دائم في بيانات الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ عهد الإستقلال الأول. وقد جرّبت الحكومات اللبنانية المتعاقبة مختلف الحلول معها. ومن المفيد مراجعتها، توطئة لحل المسائل العالقة مع الحكومة السورية الجديدة في إطار السيادة والمصلحة المتبادلة للبلدين.

ج – «القيصر الاميركي» أو «القيصر بسترة، Cesar en veston «و النظام الدولي الترامبي».

يتعاطى لبنان والعالم مع النظام «الترامبي» الجديد. وفي كل يوم، تنكشف أرانب من قبّعة الرئيس ترامب. في هذا الزمن، أميركا تحكمها بداية طباع رجل وليس المؤسسات. ولا يبدو لي بأن ما يحدث هو مفاجيء في مسار النظام الاميركي بل هو» تحوّل بديهي» مهّد له المؤرخ الفرنسي الاميركي Amaury de Riencourt في كتابه بعنوان « عصر القياصرة الجدد « والذي نُشر للمرة الأولى عام ١٩٥٧. يتعلّق الكتاب باحتكار الرئيس الأميركي (في المطلق) السلطة. ومن منظار الكاتب، إنه «القيصر الجديد في الإمبراطورية الأميركية»، و«القيصر بسترة»كما يقول جورج نقاّش. وبحسب De Riencourt، إن المنحى المذكور لا يعني الدكتاتورية وإن كانت له تداعيات على الحريات، بل هو « نتيجة منطقية» لرغبة الشعب بقائد بمثابة الأب، ولفقدان الثقة بالمجالس التمثيلية ولتقاعسها عن اداء مهامها، ولأن القادة

اليساريين دفعوا بهذا الاتجاه عن غيرقصد عند تداول السلطة. وإذا كان آيزنهاور» قيصراً على نطاق عالمي «كما يبدي De Riencourt، فالرئيس ترامب ارتقى بالمقارنة إلى المصاف الكوني!.

ماذا ينتظر لبنان والعالم في هذه الحال ؟ لا أدري وأنما أنتظر في هذا الظرف أن تكون الدولة على قدر المسؤولية، فتطلّ على العالم والدول الصديقة ومنها الولايات المتحدة بحلّة متجدّدة بمصداقيتها وثقلها واستقامتها، واثقة وموثوقة ومحترمة وقوية بالتفاف اللبنانيين حولها وقادرة على منع الإختراقات من أية جهة خارجية، ما يساعد في توضيح معالم المرحلة والتعامل معها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النظام «الترامبي» يتوخّى الحلول بالصفقات المتلازمة مع الوعيد. واستتباعاً، توفّرمجلة The Economist الصادرة بتاريخ أول آذار ٢٠٢٥ بعض المعطيات حول آلية عمل الرئيس الاميركي في مقال بعنوانٍ طويل: «التعاطي مع ترامب، بدء صراع على السلطة العالمية أشبه بصراع المافيا، مع قواعد لا تُناسب أميركا». أستوقفني فيه أن»كل شيء يمكن أن يقع في القبضة : الأراضي، التكنولوجيا وأكثر من ذلك». كما تورد المجلة ترتيباً جديداً للدول بناء على تصوّره المصلحة الأميركية، وتتوقع «بأننا نقترب بسرعة من عالم أكثر خطورة حيث تَعقُد القوى الكبرى الصفقات وتُهوّل على الصغرى».

ومن المعروف بأنّ إتفاقيات ابراهام هي صفقة «ترامبية» وبأن الإدارة الجديدة تتطلّع إلى استئناف الصفقات الشرق أوسطية. وإزاء التطورات الاميركية، وَجَدَتْ Christine Lagarde في حديث بتاريخ ٣١ آذار الماضي « أن أوروبا تعيش لحظة وجودية». فمن باب أولى إذن أن يحتاط لبنان وينصرف الى إعادة بناء الدولة وتزخيم طاقاته الاغترابية، ف»الروح اللبنانية أرحب من الحدود...»، كما قال الرئيس شهاب بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣، مع الوعي بأن الحماية تأتي من الداخل، أي من اللبنانيين، وليس بجعل لبنان محميّة لأي طرف.

أخلص الى أنه في تاريخ لبنان الحديث، لحظات عابرة من العنفوان والإزدهار مغلّفة، مع الأسف، بحجاب كثيف من الألم والمرارة، وكأنّ قدره هو الإنتقال من إستراحة الى إستباحة، فالإستراحة تبدو مجرّد «وقف نار» في «وطن الخطر الدائم» حسب تعبير السفير الألمعي غسان تويني في محاضرة بتاريخ

١ حزيران ١٩٩٩. ومع ذلك، تنعّم لبنان بفترة نموذجية من الاستقرار السياسي والأمني والإقتصادي والإجتماعي بعناية «الأب الصالح»، الرؤيوي والصادق والعادل. إنه فؤاد شهاب، كيمياء غير مألوفة في لبنان من البصيرة و النبل والوداعة والإستقامة والتقشّف. قاد مسيرة الإعمار لسنوات معدودة وإنما مفعمة بالإنجازات. وبكل موضوعية، فؤاد شهاب لا يُسْتَنسخ، ولا يعود ولا يُعوَّض، ولكنّه خلّف إرثاً غنيّاً وذاكرة مجيدة.

لذلك يتحتّم برأيي في الأوقات العصيبة الإتعاظ من التجربة الشهابية ضماناً لنجاح المعالجات الجذرية والملحّة، دون الوقوع في شرك المقارنة العبثية بين هذا المسؤول أو ذاك من العهد الشهابي، فلكل ظرف رجاله وإن كان الشهابيون ندرة، مكتفياً باستخلاص بعض القواعد التوجيهية والبديهية :

القاعدة الأولى: عبثاً نتطلّع الى سياسة خارجية محترمة وموثوقة وفعّالة إن لم ترتكز على الوحدة الوطنية المتمثلة بالميثاق الوطني وصونه وتقوية مناعته، فهو الرئة التي يتنفس من خلالها لبنان ديمومته. كما أن بقاء اللبنانيين على متاريسهم الداخلية سيجعل « لبنان شبه سلعة في لعبة تداخل المصالح وتشابكها... لدى أقطاب العصر». (خليل رامز سركيس، توطئة مذكرات فؤاد بطرس).

القاعدة الثانية: للوحدة الوطنية بعض الحلول» الشهابية»، فلا ندور في حلقة مفرغة لتعثرها بسبب خصومات أبناء الوطن، والتي لن نجني منها إلا المزيد من الإحباط. وأولى تلك الوسائل، بمنهجية حكومية، هي اتباع سياسة تنموية واجتماعية ناشطة ومتوازنة بتعزيز الانتاجية في كافة القطاعات وفرص العمل والضمانات الإجتماعية لاسيما للأكثر حاجة،كما فعل فؤاد شهاب، مما يجفّف التنافر وينقل اللبنانيين أو المتجافين منهم من طور التباعد والتخاصم الى التقارب والتعاضد، والصفاء فالأخاء. وإذا كانت الوحدة الوطنية مصانة، تمضي السياسة الخارجية بخطى ثابتة وواعدة.

القاعدة الثالثة: تولّي مهام السياسة الخارجية له مستلزمات أهمّها برأي كبيرنا وزير الخارجية الأسبق فؤاد بطرس هو تعاطي السياسة بالعقل وليس بالقلب وعدم الإنجرار وراء الغرائز والأهواء والشعبوية. فالأخطر

هو بناء السياسة الخارجية على الأوهام والتمنيّات بدلاً من الواقع ومن الرصد الدقيق للمتغيّرات في العالم لتأكيد سيادة لبنان واستقلاله وترسيخ وحدته وتعزيز سلمه الأهلي. ومن المفيد برأيي الشخصي إتباع أسلوب المصارحة والمكاشفة بمطلق اللياقات وعلى أعلى المستويات مع الدول المعنية، كما فعل الرئيس شهاب مع الرئيس عبد الناصر، لإقناعها بجدوى علاقات الصداقة السليمة عبر الدول وليس تبعاً لأهواء وهوايات الافراد والجماعات.

القاعدة الرابعة: إعتبار الصمت مصطلحاً. وبين الكلام والصمت، ترك هامش للعمل الفعّال بعيداً عن مكاييل الكلام ودبلوماسية الإعلام. فكل كلمة ترتّب على المسؤول موجب التنفيذ بما يتعدّى أحياناً طاقته وقدرته. وبحكم التنشئة والمهام، أحجم فؤاد شهاب عن التكلم خارج مقتضيات العمل والضرورة، ومثله شارل ديغول القائل : « يتوجب التكلّم قليلا، إن ميزة المتحدّث اللامع لا توازي واحداً بالمئة ميزة الإنسان المتحفّظ».

Charles De Gaulle ٣٣٦.Lettres, Notes et Carnets I p

ختاماً، لا يوجد سياسة خارجية منزلة. ومن بديهيات محاسبة الشطط برأيي الإنصراف أولاً إلى تقييم حالة الميثاق الوطني الذي تستمدّ نهجها منه، وهو يعاني من التصدّعات بفعل العنجهيات والمكابرات والوصايات والتحالفات التي نأى عنها الرئيس فؤاد شهاب. ولا تصلحه الطلاءات والضمادات، فاللحمة ينقصها الروح أي النوايا الحسنة والعيش معاً وتالياً قبول الآخر والتحاورمعه واحترام التوازنات وتعريب المصطلحات السياسية الرائجة والمتعدّدة المعاني وفكّ ألغازها، وتحديد أي لبنان نريد بين الامم، هل فاعلاً أم مفعولاً به، إذ ذاك نأمل خيراً. أُلاحظ، في هذا الصدد، ضوءاً خافتاً في النفق بفعل إنتخاب رئيس للجمهورية وتأليف حكومة والحراك المكثّف المرافق. ولكن إذا إستمرّ عبور «البولدوزيرات» السياسية والطائفية والميدانية بما يتجاوز طاقةَ النفق على التحمّل ويتعدّى سقفَه وإرتفاعَه، أخشى عندئذٍ أن نكون قد عطّلنا حركة العبور وساهمنا بتهديم النفق على مَن فيه، فلن يجدي بعدها الندم.